

التسيب العالمي: الصراع في عالم من الدول المفككة والشعوب الساخطة

عصام فاهم العامري ❖

عادت المنافسة بين القوى العظمى إلى مركز صدارة السياسة العالمية؛ فقد أبرزت الصين وروسيا مع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عزمًا أكبر لاستخدام قوتها بشكل متزايد لتأكيد مصالحهما وقيمهما التي تتعارض غالبًا مع تلك الخاصة بالولايات المتحدة ومع الغرب عموماً. وشكلت عودة المنافسة اعترافاً ضمناً بفشل سياسة الهيمنة الليبرالية التي اعتمدها الولايات وحلفائها الغربيين والتي كان من نتائج الاعتماد على تلك السياسة الإخفاق في زيادة عدد الديمقراطيات والتسبب في زيادة عدد الدول المنهارة^(١). بينما حققت سياسة الهيمنة في بعدها الاقتصادي منافع كبيرة للصين والهند وأجزاء أخرى من دول العالم النامية التي توسعت فيها الطبقات الوسطى؛ وفي المقابل تراجع العائد المادي للطبقات الوسطى والدنيا في أمريكا وأوروبا بينما زادت ثروات الواحد في المائة من الناس الذي يملكون أكبر الثروات. وأسهم كل ذلك في صعود الصين وتحولها إلى قوة عالمية ومنافس جيوسياسي^(٢). ويرى العديد من العلماء إن عودة المنافسة في ذات الوقت التي أصبحت فيها حروب القوى العظمى غير ممكنة واقعيًا مع وجود القدرة النووية من شأنها أن تحول النظام الدولي بالضرورة إلى نظام متعدد الأقطاب^(٣).

وتعكس هذه الورقة هذه الرؤية وترى إن صراع القوة بين الدول العظمى وتوازنات القوة لن تكون الفاعل الوحيد والرئيسي في رسم خصائص السياسة العالمية ومستقبل النظام الدولي في العقود المقبلة. وإنما مستقبلات النظام الدولي ستتحدد أكثر بعوامل التشتت المجتمعي وتعددية الولاءات وتشظي الهويات في المجتمعات السياسية وتفكك الدولة. ومن شأن ذلك أن يؤثر على قضايا الأمن والاستقرار داخل الدول وأن يؤثر في زيادة العنف الخاص؛ وكثرة الفواعل غير الحكومية وتصاعد تأثيراتها على أكثر من مستوى على حساب الدولة؛ وبما يهيئ الأوضاع إلى حالة التسيب.

(*) صحفي وباحث في الشؤون الاستراتيجية. دكتوراه في العلاقات الدولية ودراسات المستقبلات.

وتعمل مجموعة من الحقائق الأساسية ليس فقط على وضع نهاية للنظام الدولي وإنما أيضا تعمل على انعدام الأمن والضعف في الدول وتنوع الفاعلين من أفراد وجماعات داخل الدول بما يضيف تنوعا متزايدا في المصالح وتضاربها بما يضعف من التعاون وصعود سياسات التي لا تلتزم بالقواعد والمبادئ القانونية للشرعية الدولية وبما يؤدي إلى زيادة الاضطراب والتوتر حيث يزداد تآكل فاعلية المنظمات الدولية والإقليمية. وبينما ينتهي عصر العولمة ويتراجع التعاون ويتقلص القبول والإجماع الدولي والعالمي على قيم مشتركة وبروز تضارب وصراعات بين منظومات قيم متضادة لدرجات اقتحامية^(٤).

كما تعمل الحقائق الديموغرافية على تغيير النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العديد من البلدان وتشكيل العديد من التحديات والفرص المعقدة التي تواجهها المجتمعات والدول باختلافها^(٥).

وتزيد التغيرات المناخية من انعدام الأمن البشري للأشخاص الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية في معيشتهم. ويعمل تغيير المناخ في تأجيج الصراعات الأهلية والمظالم والفساد السياسي والتطرف والإرهاب. كما سيؤدي تغير المناخ إلى إضعاف الخصائص الغذائية لبعض المحاصيل فضلا عن نقص إنتاج الغذاء بسبب تداعيات تغير المناخ التي قد تسبب في إحداث مجاعات كبرى إلى درجة قد يموت نحو مليار شخص؛ بينما يواجه نحو ملياري شخص آخرين من الجوع المزمن^(٦).

ومن الطبيعي مع تزايد المشاكل التي تعاني منها الدول والأعباء التي تضاعف صعوبات الحكم بما يجعلها منشغلة بنفسها ولا تبدي الرغبة في ممارسة القيادة الدولية سواء مجتمعة أو منفردة؛ مما يضيف تسببا على السياسة العالمية التي بدورها تلقي ظلالها مما يعمق من تعرض الدولة كوحدة رسمية أساسية للحياة الدولية لحشد من الضغوط التي تضعفها وتزيد من تأكلها لدرجة تجعل نحو ثلث الدول في الأمم المتحدة تظهر عجزها في مواجهة "أوضاع خطيرة" - أو أسوأ - ليقودها عجزها نحو الانزلاق في مؤشر الدول الهشة^(٧).

وارتباطا بما تقدم تسعى هذه الورقة للإجابة على السؤال المركزي: لماذا تتجه السياسة العالمية نحو التسبب؛ ولماذا لا يتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب؟ ما تأثيرات غضب الناس على الحكام والحكومات على النظام الدولي؟ هل التسبب يعني غياب القوى العظمى ومنافستها وصراعاتها؟

وللإجابة على هذه الأسئلة سيتم تقسيم الورقة إلى عدة محاور:

- تدهور النظام الدولي الحالي
- تعددية تقود للتفكك وليس تعدد الأقطاب
- غياب التماثل بين المجتمعات والدول
- تجزئة سلطة الدولة
- خصائص التفكك والتجزئة تطال الدول العظمى والكبرى
- صعوبات الحكم وانحطاط الأنظمة السياسية

أولاً: تدهور النظام الدولي الحالي

لا يوجد نظام دولي أبدي؛ إذ أنه حتى أفضل الأنظمة الدولية يأتي عليها الوقت لتنتهي حتماً، كنتيجة لاختلال القوة التي يركز عليها النظام تبعاً لحراك القوى الدولية هبوطاً وصعوداً، أو نتيجة فشل المؤسسات التي تدعمه في التكيف مع المتغيرات بما في تغير القدرات واهتزاز الإيرادات ونمو الطموحات؛ أو نتيجة تآكل أو الانتهاك القواعد التي تنظم سلوك مكونات النظام وتشكل مصدراً لشرعيته وأساس استمراره. وتميل عادة الأنظمة الدولية إلى الانتهاء في شكل تدهور طويل الأمد وليس في صورة انهيار مفاجئ^(٨).

وفيما يتعلق بالنظام الدولي الراهن؛ فإنه يواجه تدهوراً تدريجياً متواصلاً. فمن المعلوم إن هذا النظام؛ الذي تأسس مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة؛ قام على أسس نظام ويستفاليا - التي تعبر عن قيم ومصالح الأمم الأوروبية التي اخترعت نظام ويستفاليا - وتقبلت الولايات المتحدة الأمريكية؛ انطلاقاً من أنها جزء من ثقافة أوروبا وامتداداً لحضارتها؛ وبالتالي فإن هذه المبادئ لم تجدها غريبة عنها. أما الاتحاد السوفيتي وإن كان امتداداً لروسيا التي لم تكن جزءاً من ترتيبات ويستفاليا الأولية؛ بل كان لروسيا نظامها الخاص في القرن السابع عشر وما بعده؛ وكذلك لبقية الأمم والقوى في خارج أوروبا. ومع ذلك قبل الاتحاد السوفيتي هذه القواعد بعد الحرب العالمية الثانية كونها لم تشكل موانع حادة لمصالحه وتطلعاته كما أنه قبلها بعد أن تم السماح له والإقرار له بالاحتفاظ على مجاله الجيوسياسي الذي حققه على الأراضي التي هزم فيها جحافل هتلر. أما بقية الأمم والدول فقد قبلت مبادئ ويستفاليا لسببين: الأول ينبع أن الأمم الأوروبية عندما توسعت في أرجاء من آسيا وأفريقيا وشكلت الدول فيها فإنها في واقع الأمر شكلتها وفق رؤيتها التي لم تكن بعيدة عن اختراع ويستفاليا. والثاني، عندما طالبت الأمم المستعمرة نيل استقلالها فهي استندت في مطالبتها على أسس ويستفاليا^(٩).

لكن هذا النظام سرعان ما واجه انقساماً متنوعاً ومركباً، وكرد فعل لإعلان ستالين الذي أكد على أن كل من يحتل أرض يفرض عليها نظامه الاجتماعي؛ الجميع يفرضون أنظمتهم الاجتماعية حتى الحدود التي توفرها جيوشهم"؛ ذهب الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان مبدأ ترومان^(١٠)، وخطة مارشال، وحلف شمال الأطلسي (الناتو) مجموعة جديدة من الترتيبات المصممة؛ في مقدمتها ضخ رؤوس الأموال الأمريكية في اقتصاد أوروبي منبعث حديثاً ومتمركز على ألمانيا وفرنسا. وقدمت مساعدات سخية لأي دولة في المنطقة مستعدة للعب وفقاً لقواعد النظام الجديد الذي محوره مدار نفوذ أمريكي في أوروبا الغربية يدار على أساس القواعد الليبرالية^(١١).

وبالفعل تحول النظام الدولي الذي تأسس على خلفية الحرب العالمية الثانية ليكون نظاماً مركباً مكوناً من ثلاثة أنظمة متداخلة. يأتي في مركزه نظام الحرب الباردة فيما يتمحور على جانبيه من جهة النظام الليبرالي الذي يجسد القيم والنفوذ الأمريكي، ومن جهة ثانية النظام الاشتراكي الذي يجسد قيم الشيوعية والنفوذ السوفيتي. ونشأ نظام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وارتكز في جوهره على توازن تقريبي للقوة العسكرية في أوروبا وآسيا بنوعيتها التقليدي والنووي. وتضمنت ترسانة القوتين مزيج من الأسلحة التقليدية المتطورة والنووية التي تتيح للطرفين القدرة على التدمير المتبادل من خلال توفر إمكانية استيعاب الضربة النووية التي يوجهها الطرف الآخر مع الاحتفاظ بوضع يمكنه من توجيه ضربة انتقامية مضادة. مما منح الطرفين استبعاد إغراء توجيه الضربة الأولى^(١٢). ولأن كل واحدة من القوتين العظميين لها قيمها المناقضة للأخرى؛ فإن كل منهما عمدت لتأسيس المنظمات والهيكل التي تعكس قيمها وتخدم مصالحها في مجالها الخاص.

وهكذا عمدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تأسيس الهياكل التي تخدم أهدافها وقيمها الليبرالية والتي تضمنت مجموعة من الهياكل الاقتصادية والأمنية والعسكرية؛ وقد كان هذا النظام واقعياً في جوهره ومهمته الرئيسية هي خلق غرب قوي يمكنه احتواء الاتحاد السوفياتي وحلفائه في نهاية المطاف وهزيمته. وبالمقابل أسس الاتحاد السوفيتي وحلفائه هياكله الاقتصادية والأمنية والعسكرية. كما تم إنشاء منظمات وتنظيمات لتنسيق جهود الأحزاب الشيوعية في جميع أنحاء العالم، وذلك أساساً لغرض السماح للسوفييت بتوجيه وجهات نظرهم السياسية إلى إخوانهم الأيديولوجيين ومواجهة خصمهم الأمريكي الغربي.

واستمرت هذه الهياكل الخاصة بمجال الاتحاد السوفيتي بالعمل حتى انتهاء الحرب الباردة التي انتهت وانتهى معها الاتحاد السوفيتي وكل المؤسسات الخاصة بالنظام الاشتراكي الدولي^(١٣).

وتوسع النظام الليبرالي مع توسع العولمة واعتماد اقتصاد السوق في العديد من البلدان في مقدمتها الهند مع نهاية الحرب الباردة. ولكن أسس النظام الدولي الليبرالي بدأت تتقوض في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من داخله؛ فقد تضائل نمو التجارة العالمية ليلغ المعدل السنوي لهذا النمو نحو ٢ في المائة، وانخفضت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ كما إن المشاعر المناهضة للعولمة أصبحت تتنامى في الدول الغربية نفسها؛ فيما واجهت الديمقراطية العديد من الانتكاسات والجمود والتراجع^(١٤).

وتسببت سياسة الهيمنة الليبرالية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في عواقب كارثية؛ فقد أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حروب لا نهاية لها، وبالتالي زادت من مستوى الصراع في السياسة العالمية بدلا من الحد منه، وأسهمت في تهديد الديمقراطية في الولايات المتحدة والدول الغربية نفسها التي تمثل المعقل الحامي للديمقراطية، كما هيأت الظروف لانتشار الإرهاب وتوسيعه وإشاعة الفوضى والفسل في العديد من الدول بل وفي توفير الشروط لصعود الصين كمنافس عالمي لأمريكا والغرب^(١٥).

ثانياً: تعددية المصالح والقيم تقود للتفكك وليس لتعدد الأقطاب

وفق معطيات النظرية الواقعية فإن عودة روسيا الانتقامية وصعود الصين الطموحة يفترض أن يؤدي إلى تغيير النظام الدولي انطلاقاً من حقيقة النظام -أي نظام دولي يجب أن يعكس موازين القوى الدولية. غير إن حالياً لا يبدو أن القوى الدولية المتنافسة تملك إمكانية المشاركة والعمل سوية لخلق نظام دولي جديد.

ويكمن السبب لعدم إمكانية خلق نظام دولي جديد يرتبط بالأسس التي يتضمنها أي نظام دولي وهي تشتمل على أربعة حقائق^(١٦): أولاً، إن النظام ليس نتيجة سلبية بل هو خلق فعال من قبل الدول القوية. ثانياً، يعتمد أي نظام دولي على القواعد المشتركة. ثالثاً، يتم مشاركة هذه القواعد والأفكار التي تتضمنها عبر العديد من القضايا وليس قضية واحدة. رابعاً، يجب أن تكون الدول المشاركة على استعداد للقبول والامتثال لهذه القواعد التي تصبح ترتيبات حاكمة بين الدول ومنظمة لعمل النظام.

ومن الواضح فيما يتعلق بالنظام الدولي القائم سواء بنسخته التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية أو بصيغته التي أنتجتها نهاية الحرب الباردة فهناك عدم امتثال وعدم القبول بالقواعد التي تشكل مصدراً لشرعية النظام الدولي. فالنظام الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية من حيث القواعد يمثل في إطاره الجوهري امتداداً للأنظمة الأوروبية التي سبقته والتي قامت على أسس وقواعد ويستفاليا التي تقوم على: علمانية الدولة، الاستقلال الوطني، وسيادة الدولة، والمصلحة القومية، وعدم

التدخل. غير أن هذه القواعد الآن تواجه تحدياً من جميع الجهات. فأوروبا نفسها التي صممت هذه القواعد وأوجدتها هي نفسها خرجت عليها؛ فقد صممت لها نوعاً من السيادة المشتركة التي نسفت قواعد ويستفاليا؛ وفي الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى تدور صراعات تأخذ طابعاً دينياً؛ وبقدر ما في أرجاء أخرى من العالم يلعب الدين دوراً في توجهات الدول. وأكثر من ذلك جميع القوى الرئيسية الأخرى لا تجد نفسها تدافع عن هذه القواعد. وهذا ما يجعل النظام الحالي يتحول إلى ما بعد ويستفاليا. وشكل هذا التحول عنصر اختلال في النظام لا يمكنه الاستمرار من خلاله^(١٧). وبعد نهاية الحرب الباردة، بدأت الولايات المتحدة ومعها حلفائها الغربيين في ترسيخ النظام الليبرالي ونشر القيم الداعية للديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان؛ حتى أضحت النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة يتدخل في الشؤون الداخلية للدول ويعتدي على سيادتها ثم اتجه بدعوى حق التدخل الإنساني بنسف كل ما يخص سيادة الدول. وبهذا المعنى فإن النظام الليبرالي الدولي أضحت ينتهك في العديد من ممارساته مبادئ ويستفاليا ويقيد يد الدولة في تنظيم الاقتصاد والأسواق. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الدولة لم تعد قومية بمعنى ممثلة لمجتمع متجانس تمثل إرادته، بالإضافة إلى غياب علمانية الدولة. من شأن كل ذلك أن يضع نظام ويستفاليا الدولي موضع تساؤل^(١٨).

وعملت روسيا لاسيما مع نهاية العقد الأول للقرن الحادي والعشرين على تعديل النظام الدولي والعمل لتحدي القيم الليبرالية الغربية التي يستند عليها النظام فطالما طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باعتماد ما يسميه "القيم المحافظة المعتدلة"، كبديل للقيم الليبرالية التي يراها قد عفي عنها الزمن وتتناقض مع مصالح الغالبية العظمى من الناس. وأكد بوتين في خطاب له أمام قمة العشرين ٢٠١٩ أن السياسات الليبرالية الغربية تفرض على غالبية غير راغبة توجهات جنسية من قبيل حرية مثلي الجنس؛ مندداً بالسياسات الهادفة إلى تشجيع التسامح الجنسي وتابع "يتحدثون عن ستة أو خمسة أجناس من المتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية، وأنا لا أفهم حتى ما تعنيه هذه التسميات". وأكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الروسي الصادرة منتصف ٢٠٢١؛ إلى ما تمثله الليبرالية من تهديد للأمن القومي الروسي لجهة "تركيز الليبرالية على الحرية الشخصية بشكل مفرط، وما يصاحب ذلك من الترويج لانعدام الأخلاق والأناية والعنف والاستهلاك، كما يجري تقنين استخدام المخدرات على نحو يخالف دورة الحياة الطبيعية"^(١٩).

كما إن رد الفعل الغريزي من جانب الصين تجاه النظام الدولي السائد هو العمل على تقويضه وإقامة نظام دولي تنخرط هي في صياغة قواعده بما يعكس مصالحها

وتصوراتها؛ وإن مشاركة الصين في النظام الدولي القائم غير بناءة بسبب إن القواعد التي يقوم عليها لم تكن الصين جزء منها؛ فضلاً عن إن الصين ليست دولة قومية تقليدية ولكنها "دولة حضارية" تختلف ضرورتها وأولوياتها وقيمها تماماً عن النظام الدولي وما يعكسه من قيم غربية. فهي لم تسمح بتغلغل الفكر الغربي الحديث فيها؛ ولا زالت تحافظ على قيمها الكونفوشيوسية التي تخضع سلوك الفرد للجماعة، وتفرض مبدأ الطاعة من جانب الأفراد للدولة. كما إن الصين تملك إرثاً تاريخياً في صياغة العلاقات الدولية يرجع لعدة قرون حيث كانت صاحبة المكانة والكلمة النهائية في وسط شرق آسيا ولقرون طويلة امتدت حتى منتصف القرن التاسع عشر؛ ومن الطبيعي أن تسعى الصين لإعادة النظام الدولي الذي يعكس قيمها وثقافتها وحضارتها إلى الظهور في شكل حديث، وبما يجسد إحساسها بالتفوق القديم وتأكيد ذاتها. وفي كل الأحوال أن الصين تسعى إلى وضع نهاية للهيمنة الغربية^(٢٠).

ورغم إن الصين وروسيا تعملان على تقويض النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة؛ إلا أن كلا الدولتين لم تستجيبا بسلوك موازنة لقوة الولايات المتحدة خلال الفترة السابقة ولا يمكن أن يحدث ذلك في المستقبل لأسباب موضوعية عديدة؛ ورغم إن ما يجمع القوتان العظيمان موقفهما المناوئ للولايات المتحدة ورفضهما للنظام الدولي وقواعده وقيمه؛ إلا أن ثقافتها وقيمها ليست متطابقة، وبالتالي كل منهما تسعى لتغيير النظام الدولي وفق رؤيتها الخاصة وبما يعكس قيمها الخاصة^(٢١).

ويعد ما تقدم سبباً رئيسياً في إن النظام الدولي في اتجاهاته المستقبلية لا يمكن أن يتجه للتعددية القطبية؛ لسبب إن النظام الدولي المتعدد الأقطاب يجب أن يقوم ابتداءً على قيم وقواعد مشتركة تحظى بقبول جماعي واسع، وهذا لا يمكن أن يتوافر لا حالياً ولا مستقبلاً. فالعالم يتميز بتعدد الثقافات وتعدد الهويات وتعدد القيم وهذا ما يسبب في انهيار النظام الدولي الحالي. وأن تعددية القيم والهويات والثقافات والمصالح وتعدد القوى وتعددية التفاعلات بين الجهات الفاعلة بالإضافة إلى العلاقات المركبة بالفعل بين الدول والجهات الفاعلة ما دون / وفوق الدولة، كل ذلك يحول دون وجود نظام متعدد الأقطاب في ذات الوقت الذي يتجه فيه النظام الدولي للتفكك؛ وحتى إن وجدت منظمات وقواعد مؤسسة فهي ستكون متنوعة ومركبة ويسودها الاختلاف والتنوع والتعدد؛ وبما يمكن العالم من العودة إلى تعدد الأنظمة الدولية كما كان عليه الأمر قبل القرن العشرين^(٢٢).

وتمثل تعددية القيم والثقافات والهويات والمصالح أحد المصادر الرئيسية التي تعصف بالنظام الدولي وتغلب الديناميات التفكيكية والتي تنبع من ثلاثة مصادر

أولها ظهر من جهة التوجهات والمهارات المتنوعة والمختلفة التي يرتبط بها مواطنو الدول وأعضاء المنظمات غير الحكومية في العالم ككل بالسياسة الدولية. وأتى المصدر الآخر للخصائص التفكيكية في السياسة الدولية من القيود المضمنة في توزيع القوة بين وضمن مجموعات الفاعلين المتعددين في النظام الدولي. وجاء المصدر الثالث للخصائص التفكيكية من طبيعة علاقات القوة التي تسود بين الأفراد على المستوى الجزئي ومجتمعاتهم التي يفترض انتمائهم لها والتي يفترض أن تكون الدولة مجسدة في تمثيلها لهذه المجتمعات. وأسهمت المصادر التفكيكية في إحداث تحولات شاملة مضطربة في السياسة الدولية؛ تحولت الدولة -التي كانت الفاعل الاحتكاري في السياسة الدولية- لتمسي الفاعل الذي يتناقص تأثيره على السياسة الدولية. وأدى التشتت في القوة إلى تشعب متنوع في النظام الدولي يحول دون أن تسوده قطبية يمكن أن تتحكم فيه^(٢٣). وتمتلك القوى العظمى الرئيسية الثلاث ترسانات نووية مدمرة تجعل الأطراف تكيف صراعاتها مع بعض ضمن حدود معينة تحاول عدم تخطيها بأي شكل للحيلولة دون حدوث صراع يهدم المعبد على الجميع. وتدرك الدول العظمى الثلاث أن الفائز الوحيد في المنافسة الاستراتيجية بينها هي القوة التي يمكنها في الواقع إيجاد طريقة للابتعاد عن تبادل نووي كبير - أو مستوى عالٍ من حرب المسرح التقليدي - بين الاثنين الآخرين. و"الطريقة الوحيدة للفوز أن يكون اللعب دون الصدام الخشن". ولذا تستخدم الصين وروسيا قوتها العسكرية فيما يمكن أن يسمى "حروب النفوذ" و"بطرق لا تنطوي على قتال فعلي. وعندما يستخدمان القوة، فإنها تأخذ شكل استخدامات محدودة أو توضيحية لقواتها؛ عمليات سرية؛ أو الدعم من دول أخرى أو جهات فاعلة غير حكومية أو فصائل أو مقاولين عسكريين^(٢٤).

ومع ذلك فإن استخدام القوة ضمن حروب النفوذ له تداعياته المسببة للتسيب في النظام حيث يعاني العالم من تنوع المشكلات وتعدد التوترات التي لا يمكن حلها من خلال القوة العسكرية التي يعد استخدامها في بعض الأحيان تعقيدا وتضخيما للعديد من المشكلات والتوترات. كما إن القوة العسكرية التي تعد ضرورية للفاعلية السياسية هي نفسها أضحت في حالة سيولة وتراجع. وقد شجعت حالة التدهور والإنهاك التي يعاني منها النظام الدولي بعض الأطراف الإقليمية (دول وغير دول) على اتخاذ إجراءات أكثر حزما في مناطقها ومناطق أخرى بطرق تقوض النظام الدولي وتظهر عجزه^(٢٥).

وهكذا يحدث التسيب في النظام الدولي "الحالي" كنتيجة طبيعية لعدد من المتغيرات الوظيفية التي لحقت بالنظام الدولي الذي أصبح معنيا بعد نهاية الحرب الباردة

بالممارسات الداخلية لكل دولة وبالقدر نفسه الذي هو معنيا بعلاقات الدول وممارساتها الخارجية. ويحدث هذا في وقت تكثر فيه الدول الفاشلة؛ فيما تتمدد سيطرة الميليشيات والعصابات على أجزاء من الدول وأحيانا على دول بكاملها. كما أصبح مبدأ انتشار أسلحة الدمار بما فيها الانتشار النووي أمراً لا يمكن اجتنابه. وبموازاة ذلك تشهد العديد من الأقاليم توترات وتنافس، ولكن ليس هناك دول رئيسية مسيطرة فهذا عالم تتوزع فيه القوى وتتركز بشكل متزايد في أيدي كيانات متعددة لا في أيدي دول كبيرة في عصر اللاقطبية^(٢٦).

ثالثاً: غياب التماثل بين المجتمعات والدول:

سعت الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وفي إطار التنافس مع الشيوعية إلى إعادة ترتيب الواقع الاجتماعي، وإعادة التفكير في مكانة الأفراد وجعل المنافسة المبدأ التنظيمي الشرعي الوحيد للنشاط البشري؛ والعمل على إعادة هندسة الدولة لدعم السوق الحرة بشكل مستمر^(٢٧).

وفي سياق تعزيز فكرة الحرية الفردية، شجعت الرأسمالية دخول المرأة إلى ميدان العمل لأسباب اقتصادية عملية؛ ووجدت الرأسمالية نفسها متماهية مع سياسات اليسار التي اعتمدت في ستينيات القرن العشرين التي بدأت تركز بدرجة أقل على المساواة الاقتصادية العامة؛ واتجهت للتركيز على حقوق المرأة وحققها في العمل وتحقيق استقلاليتها الاقتصادية عن الرجل ومنحها حقوقها الفردية الخاصة بقرارات عدم الإنجاب والإجهاض^(٢٨).

وهكذا توحدت جهود اليمين (الرأسمالي) مع اليسار في تعزيز الحقوق الفردية؛ لتتقلب معادلة اليمين واليسار. وترتب على ذلك أن المقولات التحليلية القائمة على الطبقات الاجتماعية والثورة، والبرجوازية والبروليتاريا، والتي كانت مقولات أكثر تداولاً في التحليلات تحولت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لتكون مقولات مبهمة وأضحى علم الاجتماع بحاجة إلى براديغما جديدة محورها القضايا الثقافية التي بلغت من الأهمية حدا يفرض على الفكر الاجتماعي الانتظام حول قيم جديدة (ثقافية)، أصبحت مهيمنة على وعي الأفراد والجماعات تتمثل في: الحرية، وحقوق الإنسان، والهوس، والاستلاب، والهوية^(٢٩).

ولكن هذه القيم تتمحور حول الفرد وليس المجتمع. ونتج عن ذلك تحول المجتمع ليصير " لا اجتماعياً " تنوب فيه المقولات الثقافية لتهيمن على المقولات الاجتماعية؛ وحدث نتيجة ذلك ضعف أو زوال للمعايير الأخلاقية أو الاجتماعية، وتلاشت الروابط الاجتماعية مما أدى إلى تقويض المؤسسات الرئيسية مثل مؤسسة الأسرة التي تم تفجيرها عبر تحوير ركائز الفطرة الإنسانية التي تأسست عليها، وتم إفقاد

المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل المدرسة وأنظمة الحماية والهيمنة الاجتماعية والسياسية. وحدثت نهاية المجتمعات نتيجة هيمنة التوجهات الاقتصادية والثقافية أكثر من الاجتماعية؛ أو اعتماد توجهات اجتماعية غير مؤسسية مثل الانتماء إلى شريحة أو الانقياد إلى فئة^(٣٠). وأدت هذه التحولات الثقافية وصعود التوجهات الليبرالية إلى انتكاسة القومية بسبب التناقض الموجود أصلاً بين النظريتين. إذ تصطمم القومية والليبرالية في مسألة الحقوق الفردية؛ إذ يعتقد الليبراليون أن كل شخص لديه نفس الحقوق، بغض النظر عن دولته أو وطنه، وإن الليبراليين الملتزمين يشعرون بقلق عميق بشأن حقوق كل فرد تقريباً على هذا الكوكب. بينما تمثل القومية أيديولوجية خاصة مما يعني أنها لا تتعامل مع الحقوق باعتبارها غير قابلة للتصرف. فالقومية أيديولوجياً تأتي من أعلى إلى أسفل. وتهتم بالجماعة وتخضع الفرد لها وهي تفترض وجود الولاء من جانب الفرد لها. والولاء يفرض علاقة التبعية. حيث يكون الولاء واحد لا يتعدد ولا يتنوع، وهو يفرض على الفرد أن يشعر بأنه تابع لمصدر الولاء^(٣١).

وأدى اندحار القومية إلى التحول من مفهوم الدولة القومية إلى الدولة المنظمة انسجاماً مع صعود الليبرالية الساعية لتعزيز التنظيم الذاتي؛ وتحولت المجتمعات في الغرب إلى أن تشهد نهاية مرحلة التضامن والبناء الجماعي وإلى خلق الظروف المواتية لرفع مستوى الفرد. ولتظهر التوجهات والسياسات الساعية إلى تعزيز سياسات الهويات الخاصة الضيقة؛ ووجدت هذه الاتجاهات كما الجماعات والحركات دعماً قوياً من تحولات ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة التي سمحت بتعميم هذه التطورات عالمياً^(٣٢). وأنتج هذا المتغير تحولاً كبيراً في العلاقات ما بين المجتمع والدولة أساسها تلاشي الحدود ما بين العام والخاص، بل وجعل الخاص هو العام عبر تأكيد أن الأفراد هم الوحيديون المؤهلون لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقضايا الأساسية بما فيها موضوع الاستقلالية في سياق مغزى العيش المشترك. وفي هذا السياق وعبر تأكيد الفردية برز مفهوم المجتمع المدني الذي يزخر بالتنوع والتعدد (كبديل للمجتمع القومي) بما يمنح لعبة الحقوق القدرة في أن تفرض أجندتها التي تمكن الأفراد السعي إلى استعمال حقوقهم الشخصية في الحقل العام^(٣٣).

وجاءت العولمة لتكمل المهمة عندما سعت إلى تنميط المجتمعات بتنوعاتها وانتماءاتها واختلافاتها في نموذج محوره القبول المتزايد لقيم وتوجهات وأساليب الحياة الغربية بما يؤدي إلى الانصهار في سياق حضارة عالمية على نحو الذي طرحه عالم الاجتماع الأمريكي جورج ريتزر George Ritz في مؤلفه الذي حمل عنوان^(٣٤) (Mcdonaldization of Society).

وعملت العولمة على إنشاء شبكات عابرة للحدود مع زيادة هيئات ما يعرف بالمجتمع المدني التي انفكت عن سيطرة الحكومات وأضحت تعمل باستقلالية أكبر في المجتمعات الوطنية، وتنسج شبكاتها وعلاقاتها مع مثيلاتها في الدول الأخرى. وأنتج كل ذلك تداعيات صبت في اتجاه تشتت في علاقة الولاء التي تربط المجتمع بالدولة؛ لأنه حدث اضمحلال في علاقة الارتباط الخاصة بالفرد مع مجتمعه والتي تستند وتفرض علاقة الولاء ما بين أفراد المجتمع مع الدولة. وتصادف ذلك مع انفراط الهوية القومية وتشظي الهويات الذي هيا الأجواء إلى محاولة العودة إلى صيغ الهوية الجماعية السابقة للقومية سواء كانت قبلية أو دينية. وهذا ما أعاد إنعاش القبيلة لتعود وتكون مركزية في المشهد السياسي الدولي^(٣٥). في ذات التوقيت الذي حدثت فيه عودة الدين ليحتل مكانة أساسية في الخطاب السياسي المعاصر وإعادة تأثيره في تشكيل السياسات الدولية ككل^(٣٦).

وأسهمت العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي بدورها في تناسل الأديان نفسها؛ وجعل كل دين من الأديان عرضة لتفسيرات متنوعة وتغيير مستمر طوال الوقت^(٣٧) وبالتالي إلى بث تنوع متعدد للمدركات وبالتالي تشعب في الهويات التي طالما ارتبطت بالدين. وتحول الدين طوال الوقت حالما ارتبط بالسياسة أو بالحكومات ليمثل مصدرا لديناميات التفتيت المجتمعي والتوترات الاجتماعية ومن بعدها الصراعات؛ فارتباط الدين بالسياسة أو بالحكومة يقتضي حتما الاعتماد على تبني تفسير معين للدين وهناك يبدأ التمييز والاستبعاد للمنتميين للتفسيرات الأخرى؛ وهذا ما يجعله يتحول بالنتيجة إلى تعصب طائفي الدين الواحد إلى أديان وهويات وعقائد غالبا ما أضحت متصادمة^(٣٨).

ليسهم كل ذلك في تغذية تمزيق المجتمعات وزيادة التطرف والتآكل والفرقة داخل المجتمعات وبينها وترتب عن ذلك تآكل النسيج الاجتماعي؛ فنفتت التكوينات المجتمعية إلى جماعات وأفراد بعضها اتجه ميكانيزم الولاء عنده لتتنوع باتجاهات مختلفة منها ما هو قبلي وعشائري وأسري؛ ومنها ما هو مكاني صوب القرية والمدينة وما شابه؛ واتجه البعض من الأفراد والجماعات ليمنح ولائه إلى العرق والجماعة التي يعتقد أن جذوره تمتد لها؛ بينما اتجه البعض الرابع ليؤكد ولائه للدين أو الطائفة أو الجماعة الدينية التي ينتمي لها.... وهكذا تنوعت سرديّة اتجاهات الولاء أكثر فأكثر حسب تقضيلات الأفراد وميولهم التي لا يمكن حصرها.

وعندما اجتاحت الخصخصة وحرية الأسواق العالم فإنها بدورها عمقت الانقسامات الطبقيّة وخلقت فجوات واسعة تقسيمية ما بين الأجيال وما بين النساء والرجال وعمقت التفاوتات التعليمية والعرقية التي وأسهمت بدورها في إحداث

الانقسامات لتصطف مع عمليات التشتيت في الثقافات والهويات لتضعف روح العمل الجماعي في وقت ازدادت فيه التحديات والتهديدات التي تتمثل بشكل خاص بالتهديدات التي يمثلها تغير المناخ وثورة الذكاء الصناعي بإلقاء المزيد من العاملين إلى قارعة البطالة ليعمق من الانقسامات في المجتمعات ككل في جميع البلدان: المتقدمة والنامية والفقيرة^(٣٩).

وشهد العالم ككل ابتداء من أواخر القرن العشرين انتشار الأفكار والممارسات المحلية إلى مواقع جديدة وبعيدة في ذات الوقت الذي كان يحدث فيه الانتشار للأفكار والممارسات من الغرب إلى الشرق ومن الشرق إلى الغرب، لكن كلاهما اشتركا في إعادة تشكيل المدركات والتصورات الذهنية على نحو متنوع للأفراد بشكل يزعزع العلاقات والارتباطات على نحو تناغم بشكل متناقص مع مساحة جغرافية معينة ومحليتها والممارسات والقيم والعادات المعمول بها؛ وصب كل ذلك في سياق تفتيت وتشعب الارتباطات الكلية للناس وخلق روابط ضيقة غالباً ما كانت عرضة للتبدل والتنوع؛ وكانت النتيجة أن تنوعت توجهات الأفراد وولاءاتهم وهوياتهم^(٤٠).

وتحول المجتمع إلى جماعات وفرق وطوائف؛ وبالتالي حدث انشقاق وعدم تماثل ما بين الدولة والمجتمع. وبالتالي اختفت الدولة القومية^(٤١). وعزا هنري كيسنجر الاضطراب الذي رافق نظام ما بعد نهاية الحرب الباردة إلى كونه ارتكز في عدد من مقوماته على الدولة القومية مع إن معظم الدول في العالم لم تعد تملك سوى القليل من سمات الدول القومية؛ وأضحت معظم الدول بسبب هذه المفارقة تجد أن الخط الفاصل ما بين سياستها الخارجية والداخلية واه ومتعرج^(٤٢).

ولا يشمل عدم التماثل ما بين المجتمع والدولة الدول الضعيفة أو الفاشلة وإنما هو يشمل الدول المتقدمة والدول الناشئة على حد سواء. إذ أن من أعراض الديمقراطية والليبرالية هي التعددية المتزايدة في المجتمعات الديمقراطية الغربية حيث تتحول المعتقدات إلى هويات كما يؤكد مارسيل غوشييه. ففي المجتمع التعددي لا يكون تحديد الهوية الشخصية أي معنى إلا وفقاً للانعكاس الاجتماعي الذي يتخطاها، وتصبح الهوية الخاصة هي الأساس الذي يدخل المرء بعنوانها المجال العام^(٤٣). ويتماها مع هذه الرؤية فوكوياما بقوله إن الفاعلين السياسيين في المجتمعات الديمقراطية هم من سعوا لإطلاق العنان لتعدد الهويات الجماعية، التي غالباً ما تكون متطرفة وعدوانية حتى أضحت تهدد الآن الديمقراطية الغربية. وصراعات الهوية هي ما يشغل النظام الدولي لأنها ستنتقل إلى داخل الديمقراطيات الغربية نفسها^(٤٤).

رابعاً: تجزئة سلطة الدولة

وكان من الطبيعي أن تتجه بعض الجماعات التي لم تجد أن الدولة تمثلها لتشكيل سلطاتها الخاصة. وهكذا نزعت العشائر والقبائل وأحياناً المدن والطوائف والمجموعات الدينية لتشكيل سلطاتها الخاصة على حساب سلطة الدولة. وازداد نتيجة ذلك عدد الدول المحدودة أو المقيدة؛ والذي يأتي التقييد نتيجة الغياب المستمر لاحتكار القوة الشرعية، مما يقلص بشدة تنفيذ القرارات السياسية من قبل الحكومة. وظهرت أشكال مختلفة من تخلي الدولة عن الحكم المباشر لأطراف وفاعلين غير رسميين وغير تابعين بشكل مباشر لسلطتها دون أن يكون ذلك مرتبطاً بشكل مباشر مع معايير الدولة الفاشلة والتصنيفات المرتبطة بها^(٤٥).

وبرز في العقود اللاحقة لنهاية الحرب الباردة مصطلح (المناطق غير الخاضعة للحكم) وهو مصطلح لا يعني خلو هذه المناطق من أي أشكال من السلطة والحكم بقدر ما يشير إلى مناطق اجتماعية وسياسية واقتصادية لا تمارس الدول فيها "سيادة فعالة" أو تكون سيطرة الدولة غائبة أو ضعيفة أو متنازع عليها. وتُحكم في الواقع، العديد من المناطق "غير الخاضعة للحكم" من قبل سلطات قبلية أو عشائرية^(٤٦). وأظهرت العقود اللاحقة للحرب الباردة الكثير من التدخلات الدولية التي أدت إلى خلق الفوضى وتفكك بعض الدول. وكثيراً ما أدت التدخلات الإقليمية والدولية إلى تفكك الدول وإلحاق المزيد من التشرذم في سلطاتها وقدراتها، ولعل ما واجهته العديد من دول المنطقة الصومال والعراق ولبنان وسوريا واليمن وليبيا يمثل نماذج بارزة بهذا الصدد.

وليس كل الدول المفككة وليدة التدخلات الخارجية؛ ولكن ضعف القدرة على تنفيذ الوظائف الطبيعية والمتوقعة من الدولة تجعلها عاجزة عن توفير مستويات كافية من المنافع العامة أو الجماعية لأجزاء من سكانها. وعلى سبيل المثال؛ فمع مطلع القرن الحادي والعشرين تواجدت سلطتان أساسيتان داخل حدود بعض الدول في أمريكا اللاتينية واحدة رسمية وأخرى غير رسمية. فظهرت كيانات غالباً ما كانت منفصلة بعضها عن البعض الآخر. على الرغم من أنها تتفاعل مع بعضها البعض بل وحتى يدعم بعضها الآخر؛ ورغم التزايد المستمر في عدد اللاعبين؛ إلا أنه في أحيان كثيرة تتحرك أشكال وهياكل الحكم غير الرسمية الأخرى لتحل محل الدولة؛ فعندما يتقاضى الشرطة أجوراً مخيبة للآمال لدرجة تجعل أفرادها يزدون دخلهم عبر أخذ الرشى ويتحول رجال الأمن إلى ممارسة الابتزاز والسرقة للمواطنين؛ وتظهر في أجزاء من الدول جيوش خاصة أو سماسرة أو حتى بلطجية وفي أحيان كثيرة "دولة صغيرة" أو وكالة لتحل محل الدولة المتراجعة أو التي لا تؤدي مهامها^(٤٧).

وقد واجه عدد متزايد من الدول مثل هذه الحالات عندما اجتاحتها الخصخصة وحرية الأسواق؛ فأظهرت العديد من الحكومات عن تراجع قدرتها على الاضطلاع بوظائفها في تقديم السلع والخدمات العامة لسكانها مما أسهم في إلحاق المزيد من اليأس والجريمة وتفاقم التفاوت على نطاق واسع في العالم. وعلى سبيل المثال في سياق التحولات في الثمانيات والتسعينيات من القرن العشرين تبلورت وتناقلت العشوائيات في مصر؛ وتشير التقديرات حالياً إلى أنه يعيش نحو ١٥ مليون نسمة في مناطق العشوائيات؛ ولم تكن العشوائيات نتاج لهجرة من الريف إلى المدينة في المقام الأول ولكنها هجرة من المدينة إلى المدينة كما أكد عالم الاجتماع الأمريكي آصف بيات. واعتمدت معظم العشوائيات على العصبية، مثل تكتل عائلات الصعايدة أو أبناء الدلتا التي استطاعت أن تخلق سلطتها في شوارع بعينها هو أمر مألوف حتى في المناطق الشعبية. وتحاول كل مجموعة تحصين نفسها من خلال هذه العصبية لترسيخ النفوذ والهيبة وحماية التجارة المشروعة وغير المشروعة، وتأمين النساء، وتأمين الأراضي التي وضعوا أيديهم عليها. وبدأت بعض العلاقات الاجتماعية تتشكل وتتمحور حول "الشارع"، أي تكوين عصبية على أساس الشارع المشترك لمجموعة من السكان^(٤٨).

وشكلت المناطق العشوائية ملاذا لأشكال مختلفة من الجريمة والتجارة المجرمة قانوناً وعلى رأسها تجارة المخدرات. ويقوم هيكل علاقات السلطة على القائمين بإدارة البلطجة وتجارة المخدرات وغالبا ما يتحد الطرفان وينشؤون علاقات زبائنية بين التجار وكبار أو متوسطي البلطجية، وبين ضباط مركز الشرطة أو الأمن الذي تتبع له العشوائية كما تمتد "إلى نواب مجلس الشعب، وفي السابق مع أعضاء "الحزب الوطني" الحاكم"^(٤٩).

ويكرر مثال العشوائيات السائد في مصر بشكل وبآخر في عدة دول حتى أن تقرير للأمم المتحدة يذكر أن عدد السكان الذين يتكدسون في العشوائيات في العالم يقدر حالياً بنحو مليار نسمة، بينما تتمركز أهم مواقع العشوائيات عالمياً في كل من جنوب إفريقيا (٤٠٠ ألف نسمة)، كينيا (٧٠٠ ألف نسمة)، الهند (مليون نسمة)، المكسيك (١,٢ مليون نسمة) وباكستان (مليون نسمة). وتنتشر العشوائيات عربياً في كل من مصر، والسودان والعراق والمغرب. وحسب تقرير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن سكان مدن الصفيح يزدادون بمعدل ٢,٢٪ سنوياً على مستوى العالم وبنسبة ٤,٥٪ في القارة الإفريقية. وغالبا ما تتم ممارسة السلطة في هذه العشوائيات من قبل المسيطرين على الاقتصاد الخفي الذي في معظمه هو اقتصاد غير مشروع وأحيانا تديره عصابات الجريمة المنظمة التي يخافها رجال الشرطة كما

في بعض العشوائيات المنتشرة في بعض مدن أمريكا اللاتينية. ويذكر تقرير الأمم المتحدة بهذا الخصوص أن العشوائيات صارت يتسع نطاقها لتشمل مثل كانيادا ريال جاليانا في مدريد والتي يسيطر على جزء منها تجار المخدرات (وتعد أكبر منطقة عشوائية في مدينة أوروبية) أو روسينها في ريو دي جانيرو. وعادة ما تشتهر العشوائيات بالعنف والإدمان والفقراء^(٥٠).

خامساً: خصائص التفكك والتجزئة تطال الدول العظمى والكبرى

ولا تشكل كريستيانيا في كوبنهاغن ولا كانيادا ريال جاليانا في مدريد حالة استثنائية في المدن الأوروبية لانتشار العشوائيات التي اتسعت فيها وان بدرجة أقل مما هو سائد في دول الجنوب ودول الاقتصادات الصاعدة.

فقد ارتفع عدد الأمريكيين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بوتيرة غير عادية؛ وتضاعف تقريبا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، إلى ١٣,٨ مليوناً بعد أن كان عددهم سبعة مليون، وتضخمت مدن حزام الصدأ في مدن الغرب الأوسط والشمال الشرقي الأمريكي، وارتفع عدد السكان الفقراء السود في سيراكيوز بنيويورك لتكون نسبتهم ٦٥٪ يعيشون في مناطق عالية الفقر في عام ٢٠١٣، ارتفاعاً من ٤٣٪ من السكان السود في عام ٢٠٠٠^(٥١).

ولم تتغير العشوائيات في بريطانيا في ظروفها المروعة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عما كانت عليه في ستينيات القرن العشرين. وازداد حجمها نتيجة سياسات التقشف الحكومية بعد الأزمة المالية التي اضطرت بالفئات الأكثر فقراً وحرماً من أمل العيش في منازل آمنة توفرها الحكومة^(٥٢).

وتحدثت تقارير عن عشوائية كبيرة في اليابان لازالت قائمة منذ الستينيات من القرن العشرين تضم الفقراء حتى الآن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين^(٥٣). أما في الصين؛ فتشير التقديرات إن عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من سكان الحضر تصل إلى نسبة ٢٤,٦٪ في عام ٢٠١٨، وفقاً لمجموعة البنك الدولي لمؤشرات التنمية^(٥٤).

والى جانب العشوائيات باتت تنتشر في دول عالم الشمال ودول الاقتصادات المتقدمة، الميول الانفصالية. فقد عزز خروج بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي ميول إسكتلندا - المدعوم من قبل ٣٨٪ فقط من الناخبين الإسكتلنديين - إلى تصعيد التوترات بين أدنبرة ولندن، حتى إن زعيم الحزب الوطني الإسكتلندي (ذو التوجه الانفصالي) والوزير الأول في إسكتلندا نيكولا ستورجون Nicola Sturgeon تلح بإجراء استفتاء على استقلال إسكتلندا. وكانت إسكتلندا أجرت استفتاء للاستقلال عن بريطانيا في عام ٢٠١٤ وكان الاستفتاء لا يشجعه الاتحاد الأوروبي ومع ذلك

حصل على ٤٥٪ لصالح الاستقلال. ويبدو حالياً يشجع الاتحاد الأوروبي وبعض كبار السياسيين الأوروبيين انفصال إسكتلندا عن المملكة المتحدة كما أن الاستفتاء إذا جرى ربما يحصل على نسبة عالية لصالح الاستقلال عن بريطانيا^(٥٥). سيما بعد فوز الحزب الوطني الإسكتلندي بزعامة ستورجن بالانتخابات في أيار ٢٠٢١ . ويتوقع أن تقف الحكومتان الإسبانية والفرنسية ضد إجراء استفتاء للاستقلال من جانب إسكتلندا بسبب الخشية من قيام الكتلونيين في البلدين بإجراء استفتاء مماثل للانفصال. ويتطلع الكتلونيون الإسبان إلى الانفصال منذ سنوات عديدة. فقد سبق أن أعلنت رئيسة البرلمان الكتلوني إن سبعين عضواً بالبرلمان من أصل ١٣٥ عضواً صوتوا لصالح الانفصال مقابل اعتراض عشرة وامتناع اثنين عن التصويت في أكتوبر ٢٠١٧ عن إسبانيا إثر تصويت سري، وفي المقابل، أقر مجلس الشيوخ الإسباني تفعيل المادة ١٥٥ من الدستور لتعليق الحكم الذاتي بإقليم كتالونيا وتولي حكومة مدريد إدارة الإقليم مباشرة. وفي ديسمبر ٢٠١٧ أجريت في إقليم كتالونيا انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز الأحزاب الانفصالية بالأغلبية المطلقة، في اقتراع شهد مشاركة قياسية. وأثار استفتاء استقلال كتالونيا المشاعر الانفصالية شمال الحدود في فرنسا، حيث كانت الأقلية الناطقة بالكتالونية راضية منذ فترة طويلة عن العيش تحت الحكم الفرنسي. وقامت تظاهرات داعية للانفصال من جانب الكتلون الفرنسيين في الفترة الأخيرة^(٥٦).

ولا يتوقف الأمر في إسبانيا عند إقليم كتالونيا، إذ يحظى إقليم الباسك في إسبانيا بوضع شبيه لإسكتلندا. فهل أوروبا يمكن أن تنزلق بهذه السهولة إلى التفكك؟ كل الاحتمالات قائمة بل وساخنة؛ وان احتمالات التفكك ممكن أن تأتي من بروكسل حيث مقر الاتحاد الأوروبي، فقد استغرق تشكيل الحكومة الائتلافية في بلجيكا نحو خمسمائة يوم بعد آخر انتخابات أجريت في البلاد عام ٢٠١٩ حتى يتم استبعاد الحركتين الانفصاليتين الفلمنكيتين الرئيسيتين التي فازت بمقاعد لم تأهلها لتشكيل حكومة أغلبية، ولكن تسود مخاوف واسعة كبيرة من قبل المراقبين في أوروبا أن تؤدي الانتخابات القادمة في عام ٢٠٢٤ " إلى تفكك بلجيكا إذا فازت الأحزاب الداعية لاستقلال الفلمنكية بأغلبية " ^(٥٧).

ومن الواضح أن حصول مثل هذا الاحتمال من شأنه أن يؤجج الحركات الانفصالية في أقاليم متعددة من إيطاليا بالإضافة إلى فرنسا وإسبانيا. وجدد الخروج البريطاني السلمي من الاتحاد الأوروبي تأجيج مشاعر الانفصال لدى السكان والسياسيين في عدد من الولايات الأمريكية التي لديها نزوع مزمن للانفصال؛ وحاولت بعض الولايات فرض سياسات المواطنة الخاصة بها، حيث

سمحت عشرات الولايات للمهاجرين غير المسجلين التأهل للحصول على التعليم داخل الولايات. ونشأت في كاليفورنيا حركة للتصويت على الاستقلال من الولايات المتحدة تحت مسمى Calexit. وهدفت الحركة إلى وضع مبادرة في اقتراع الولاية لعام ٢٠١٩، لكنها فشلت. وأظهر استطلاع لرويترز / نُشر في يناير ٢٠١٧ أن ٣٢٪ من سكان كاليفورنيا يؤيدون Calexit، ارتفاعاً من ٢٠٪ في ٢٠١٤، وتهدف الحركة إلى جمع توقيع من أجل أن تنفصل قانونياً عن الولايات المتحدة إذا ما تحققت مشاركة ما لا يقل عن ٥٠٪ من الناخبين المسجلين في كاليفورنيا وصوت ٥٥٪ على الأقل بـ "نعم" للانفصال، ثم إذا صادق عليها ثلثا مجلسي الكونجرس و٣٨ ولاية^(٥٨).

وفي السنوات القليلة الماضية تبنت سبع ولايات، إلى جانب عدد كبير من الحكومات البلدية، سياسات "ملاذ آمن" لعدم التعاون الرسمي مع إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية في سنوات إدارة ترامب. ورفض العديد من حكام الولايات، بما في ذلك الجمهوريين في ماساتشوستس وماريلاند، نشر قوات الحرس الوطني لدعم سياسات ترامب الحدودية، ورفعت كاليفورنيا دعوى قضائية ضد الحكومة الفيدرالية لمنع بناء جدار على طول الحدود المكسيكية. وبدأ المسؤولون في كاليفورنيا الذين يتفكرون بانتظام بالإشراف على خامس أكبر اقتصاد في العالم الحديث عن تطوير سياستهم الخارجية بعد انسحاب ترامب من اتفاقية باريس للمناخ. وتفاوض حاكم كاليفورنيا السابق جيري براون حتى عام ٢٠١٩ - الذي طالما قال "نحن أمة منفصلة في أذهاننا" - مع الرئيس الصيني شي جين بينغ بشأن اتفاقية ثنائية لانبعاثات الكربون^(٥٩).

في كل الأحوال يتفق عدد من المختصين على أن التفكك بات يصيب الدول بما ذلك الدول الكبرى فقد أكدت أستاذة العلوم السياسية في روسيا إيكاترينا شولمان Ekate- rina Schulmann تفكك الدولة المركزية وتفكك السلطة إلى الحكم المحلي الصغير على نحو متزايد، وفيما يتعلق بروسيا فإنها تعاني من اختلال في التوازن بين الأغنياء والفقراء بشكل كبير ويتحول الاقتصاد تقريبا ليصير وحيد الجانب موارده بالدرجة الأساس تتأتى من بيع الموارد الطبيعية لروسيا - مثل النفط والغاز الطبيعي وتتنوع الموارد على النخبة. وتعاني البنية التحتية في معظم أرجاء البلاد من التهاك وكذلك الطرق السريعة والعديد من المباني الحكومية في الاتحاد الروسي". وعلى سبيل المثال لا تحصل جمهورية تاتارستان سوى ٢٪ من الحكومة المركزية؛ يشعر عدد من السكان في الجمهوريات ضمن الاتحاد الروسي أن موسكو تتصرف كمحتل وليس كحكومة مركزية. ويزداد الخطر من إن انزلاق الاتحاد الروسي نحو التفكك لن يحدث على نحو أنيق كما حصل في عام ١٩٩١ عندما تفكك الاتحاد السوفيتي؛ وإنما عبر

ثورة وتمزيق البلد بطريقة أكثر تعقيدا وأكثر عنفا^(٦٠). ومن الطبيعي إن تداعيات الحرب على أوكرانيا أن تعزز الدعوات الانفصالية داخل الاتحاد الروسي. وتتعدى النزعة الانفصالية في الصين هونغ كونغ وتايوان لتشمل التبت ومنطقة شينجيانغ وسكانها الإيجور إلى جانب نزعات ودعوات انفصالية في كثير من المناطق الصيني. وتصطف العوامل الطبيعية إلى جانب الأسباب العرقية والدينية في تأجيج الصراعات وبما يجعل العديد من الدول غير قابلة للحكم. فقد أشرت السنوات الأخيرة إن الطبيعة عادت للانتقام وسيكون لهذا الانتقام تداعيات أمنية لا تصدق؛ وكما في السنوات الأخيرة فالمتوقع في المستقبل أن تنشأ الحروب والنزاعات المدنية بسبب ندرة الموارد مثل المياه والأراضي الزراعية والغابات والأسماك. مثلما ستنشأ حروب بدوافع بيئية ويشهد العالم باستمرار تدفقات لاجئين، ويترتب على ذلك وجود أنظمة عنصرية بسبب عوامل بيئية. كما يتوقع أن يسهم تغيير المناخ في أن تكتسب عدد من الدول أنظمة قاسية متشددة، كما يعتقد إن من الدول المرشحة للتفكك والاضطرابات بحكم عوامل طبيعية وتغير المناخ إندونيسيا والبرازيل ونيجيريا^(٦١).

ويتوقع أن تؤثر العوامل البيئية على علاقات القوة، فمن شأنها أن تؤثر في زيادة التوترات العرقية والاجتماعية والصراعات الدولية. وستضرب البيئة بمتغيراتها بعض أجزاء أوروبا وستعمل متغيراتها على تغذية بعض مناحي النزاعات فيها. وسبق أن نشأت التوترات بين المجر وسلوفاكيا بشأن بناء السدود على نهر الدانوب. وأصبحت العديد من المدن الهندية والصينية تشابه مثيلتها المدن الأفريقية وأضحت قنابل بيئية موقوتة. وتعاني دلهي وكلكتا، وكذلك بكين من أسوأ جودة هواء في أي مدينة في العالم. وتراجعت الأراضي الصالحة للزراعة في الصين الداخلية وتردت نوعية أجزاء من الأرض بسبب إزالة الغابات وفقدان التربة السطحية والتلح وفقدان إمدادات المياه وتلوثها واستنفاد الآبار، وانسداد أنظمة الري وتأكلت الخزانات. تعمق الآثار البيئية من الصراعات المناطقية كما أنها في أحيان كثيرة تضعف قدرة الحكومات في تقديم الخدمات وكثير ما أدت التغييرات البيئية إلى زيادة العنف وصعود قوى محلية لممارسة سلطات بديلة لسلطات الحكومات^(٦٢). فهل العالم في القرن الحادي والعشرين مقبل على خريطة مختلفة بشكل كلي عما عرفناه خلال القرون الثلاثة الأخيرة؟

سادساً: صعوبات الحكم وانحطاط الأنظمة السياسية

وتأتي التداعيات المرتبطة بالتغير المناخي لتزيد الأمور سوء في عدد أكبر ومتزايد من الدول التي تعاني أصلاً من حالة الانسداد السياسي بسبب غياب التماثل ما بين المجتمع والدولة. وينبع جوهر الانسداد السياسي من تنامي التوجهات الفردية

واضحلال الاجتماعي في مدركات وسلوك أفراد المجتمع؛ وأدى ذلك إلى حدوث شلل في الأنظمة السياسية وعدم قدرة مؤسساتها للاستمرار بسبب ضعف الثقة والقبول التي تحظى به؛ وهذا ما يولد انسدادات متعددة. وخير دليل على هذا الانطباع الحالة السائدة في كل العالم؛ حيث تكتظ شوارع المدن في العالم بالغايبين والمحتجين والساخطين على الحكام والمطالب بالتغيير ورفض أداء الحكومات. لا يترك المحتجون مدينة أو دولة؛ إذ يعم السخط جميع الدول تقريبا (الدول الاستبدادية والدول الديمقراطية). ويهتف الجميع ضد الأوضاع القائمة. يحدث هذا في وقت تزداد شرارات الحركة الارتجاجية للديمقراطية في العالم مبرزة صعود للتيارات الدينية وتنامي الشعبوية التي رفدت العديد من الدول بلبوس الحكام الأشداء. ويتعمق الاستقطاب لتحديث الثورات التي ترتد على الديمقراطيين بصعود الشعبويين ثم لتحديث التغييرات التي تطيح بالشعبيين ليأتي اليساريون وتبقى الأمور على ما هي عليه فيما يزداد الساخون. فما الذي يحدث بالضبط؟

إن مشاكل الحكم والإدارة وضعف المؤسسات أضحت المصدر الأول للمشاكل لجميع الدول بما في ذلك الدول العظمى والكبرى والمتوسطة على حد سواء. وإن قوة الدولة وقدراتها ليس بالضرورة تكون مقترنة بقوة النظام السياسي فيها. فقد تكون الدولة قوية ونظامها السياسي يتدهور وينحل وبالتالي تتحول الدولة إلى أن تكون فاشلة مع أنها تملك إمكانات القوة بل وعناصر القوة لكن نظامها السياسي ليس فاعلا. إذ تزعزع الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين نتيجة مشكلات الحكم والسلامة العامة وعدم المساواة والجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة والعواقب المدمرة للتكنولوجيا على سلوكيات الناس وأولوياتها وتوجهاتها^(٦٣). وأظهرت جائحة كورونا التي عانى منها العالم مدى الهشاشة المركبة التي تكتنف الدولة العصرية القائمة في عالمنا والتي تسودها عدة علل مزمنة يصعب معالجتها: طبقات سياسية فاسدة، ومؤسسات عاجزة وبيروقراطيات متصلبة واقتصاد بلا قلب وجمهور منقسم ومشتت وأجهزة حكم متهاكمة. وإن الدولة الهشة تعاني منها الدول العظمى كما الدول الصغيرة والمتوسطة والمحسوبة على دول العالم الثالث أو دول الجنوب. وأدى تراجع الديمقراطية وصعود الشعبوية وتدني المستوى المعيشي وتفاقم اللامساواة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية إلى بروز أزمة حاكمة قادت إلى إثارة التساؤلات من قبل المفكرين والسياسيين وتجدد الجدل من جانب الاشتراكيين الديمقراطيين بأن الرأسمالية بطبيعتها غير عادلة وغير مستقرة ومن غير الممكن توفيقها مع الديمقراطية. وكما قال عالم الاجتماع الألماني فولفغانغ ستريك Wolfgang Streeck وزملاؤه فإن "الاختلال وعدم الاستقرار" هما "القاعدة

وليس الاستثناء " في المجتمعات الرأسمالية. ويسود " توتر أساسي " بين الرأسمالية والديمقراطية - ومن قبيل الخيال افتراض أنه من الممكن التوفيق بينهما (٦٤).

ورغم التنوع السائد في النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بالتقدم والتخلف والتدهور والفاعلية ولمن الأولوية وأيهما يقود للأخر. فقد تباينت النظريات بهذا الشأن؛ إلا أن نظرية أيجيت بانيرجي Abhijit V. Banerjee؛ وإستير دوفلو Esther Duflo للازدهار والتراجع؛ وقد فاز صاحبها النظرية بجائزة نوبل في الاقتصاد للعام ٢٠١٩. وتوصلا أن بعض الدول تتقدم وأخرى تراوح مكانها وثالثة تتراجع. ولا يوجد أساس واضح للتقدم. ولا تظهر مؤشرات أو روابط مشتركة تبرز أسباب واضحة ومعلومة للتقدم والتطور ولكن في حالات كثيرة يأتي التطور والتقدم من إعادة تخصيص الموارد التي كان قد تم تخصيصها بشكل سيئ قبل ذلك (٦٥).

وكانت من قبل؛ تحظى نظرية دارون أوغلو Daron Acemoglu وجيمس روبنسون James A. Robinson عام (٢٠١٢) بقبول واسع. وتشير إلى أن الدول تفشل عندما يكون لديها مؤسسات اقتصادية استخراجية، تدعمها مؤسسات سياسية استخراجية تعرقل النمو الاقتصادي بل وتعوقه ". ومع أن أوغلو وروبينسون أكدوا أن الدول تتطور ويرتفع شأنها عندما تقيم في الواقع المؤسسات السياسية الداعمة للنمو والتطور الصحيح؛ وتفشل في التكيف مع الواقع. ورفض الكاتبان الربط بين تقدم أو فقر الأمم وعلاقته بموقعها الجغرافي، أو الاختلاف في العرق، أو الهوية، أو الدين، أو الثقافة، أو الجهل. قد تلعب هذه المتغيرات دوراً في تقدم أو تخلف الأمم لكن دورها يظل محدوداً وتبقى الأسباب الأكثر تأثيراً مرتبطة بمؤسسات الدولة ومدى ديمقراطية نظام الحكم ومدى عدالته وقدرة الشعب على اختيار ومحاسبة النخب الحاكمة (٦٦). بينما بقيت نظرية هنتنغتون في التطوير والانحطاط السياسييين رغم قدمها قائمة بحد ذاتها وتملك صلابتها وقدرتها على تفسير فاعلية الأنظمة السياسية كونها أكدت أن تطور مؤسسات حكم قوية توفر الفاعلية والقدرة وحتى الشرعية عندما تعكس المصلحة المشتركة بغض النظر عن ابتعاد نظمها عن الديمقراطية؛ وتشديد النظرية على أن الأنظمة الاستبدادية يمكن أن تنشأ نموذجها أو نماذجها للتطوير السياسي، وتأكيده على أن الانحطاط السياسي يصيب كافة الأنظمة السياسية بما في ذلك الأنظمة الديمقراطية (٦٧).

وإن النظام السياسي - أي نظام سياسي مهما كان شكله أو نوعه - يظل يعاني من التوترات ما لم يتصف بالمرونة العالية التي تؤهله استيعاب المتغيرات وتمثلها. كما أن عملية التمثل نفسها قد تحدث خلل داخلي أو خارجي في عملية التوازن. ولا يحدث الانحطاط السياسي بسبب اختلال التوازن بين اللاعبين الاجتماعيين المتنافسين فقط

وإنما بسبب عوامل أخرى تسهم في حدوث الانحطاط السياسي منها الغزو الخارجي أو تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى البيئية، أو مواجهة أفكار جديدة مستوردة^(٦٨). وهذا ما يجعل معظم الأنظمة السياسية في العالم تعاني من الانحطاط بسبب عجزها على التعاطي مع المتغيرات فأسلوبها وهياكلها ومؤسساتها غير قادرة على الاستجابة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين؛ وهذا ما جعلها تبدو كأضحية سياسية من دون أن تكون قادرة على إنتاج حكومة كفؤة وفاعلة في الاستجابة لاحتياجات المواطنين. لا توجد آلية تلقائية تنتج حكومة نظيفة وحديثة. لكن يوجد اعتقاد بوجود تفصيل للأنظمة الديمقراطية وبأنها تحظى بقبول واسع من معظم الناس في مختلف الأزمنة. ويبدو أن سببين يكمنان وراء هذا التفضيل التاريخي. السبب الأول ينبع من الجاذبية الواسعة للفكرة الديمقراطية التي لا يمكن رفضها وبالتالي انتصارها كفكرة في العالم على سواها من الأفكار المتعلقة بأنظمة الحكم. والسبب الثاني ينبع من مشروعية الديمقراطية كأفضل شكل من أشكال الحكم على مستوى أكثرية الناس في العالم^(٦٩).

وكانت حتى وقت قريب تعد الأنظمة الديمقراطية ناجحة بشكل يدعو للاقتداء بها. وكانت القناعة راسخة من وجود صلة بين الرخاء والديمقراطية. ولكن اليوم تزداد الشكوك من أن الرخاء والديمقراطية ليس أحدهما يقود تلقائياً إلى الآخر. وتزداد الدلائل في العقود الأخيرة من أن الانحطاط السياسي يصيب كما الأنظمة التقليدية والاستبدادية فإنه يصيب الديمقراطيات.

وبسبب ذلك تراجع التفضيل للأنظمة الديمقراطية التي تصنف بأنها صاحبة الاقتصادات المتقدمة. فقد نمت في السنوات القليلة الماضية اتجاهات لا يستهان بها من تفضيلات تشكل في مضامينها معادية للديمقراطية. فبينما يعتقد أكثر من ثلثي الأمريكيين المسنين أنه من المهم للغاية العيش في ظل حكم ديمقراطي. ويبدو أن الأمر مختلف بين جيل الألفية، إذ أن أقل من الثلث هم من يفضلون العيش في الديمقراطية. ويزداد عدد الأمريكيين الذين يفضلون البدائل الاستبدادية عما كان عليه الحال قبل أكثر من عقدين^(٧٠). وفي كل الأحوال فإن عددا لا يستهان به من الشباب في المجتمعات الغربية (ولاسيما ممن ولدوا بعد سقوط جدار برلين) يفضل أنظمة حكم غير ديمقراطية. فقد وجد معهد لوي في استطلاع أجره في عام ٢٠١٣ أن نحو ٤٨٪ فقط من الشباب الأسترالي ممن هم في سن تتراوح بين ١٨ و ٢٩ عاما يفضلون حكومة ديمقراطية عما سواها من أشكال الحكم. بينما كانت هذه النسبة في استطلاع أجره نفس المعهد عام ٢٠١٢ حوالي (٣٩٪) لهؤلاء الشباب الأستراليين في تفضيلهم للحكومة الديمقراطية، بينما تفضل الأغلبية من الشباب الأسترالي في كلا

الاستطلاعين أنظمة حكم ليست ديمقراطية^(٧١). وأظهر استبيان في فرنسا عام ٢٠١٨ أن ٤١٪ من الفرنسيين جاهزون للوثوق في نظام حكم شمولي بهدف إجراء عمليات إصلاح شاملة في البلاد^(٧٢).

وانخفضت باستمرار الثقة الشعبية بالحكومات والمؤسسات والأحزاب السياسية والسياسيين منذ عقود في الولايات المتحدة وأوروبا. مما أدى إلى تآكل شرعية النخب السياسية القائمة في العديد من البلدان المصنفة بالديمقراطيات المتقدمة. وبحسب مؤشرات تراجع الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠١٩، فإن التدهور هو الحاصل للثقة الشعبية بالحكومة الفيدرالية ومكوناتها. ولا تزال ثقة الجمهور في الحكومة قريبة من أدنى مستوياتها التاريخية وهي بنسبة ١٧٪ فقط من الأمريكيين يقولون اليوم إنهم يمكنهم الوثوق بالحكومة في واشنطن للقيام بما هو صحيح". و ٣٪ منهم هم من يثقون في الحكومة دائماً بينما ١٤٪ منهم من يثقون في الحكومة معظم الوقت^(٧٣).

ويبدو أن تراجع الثقة الشعبية في الحكومات والمؤسسات دفعت الناس إلى الخروج للشوارع للتعبير عن السخط والغضب في معظم العواصم والمدن في دول العالم. ويأتي انتشار واتساع حركات التمرد الجماهيري بسبب اليأس من استخدام القنوات السياسية التقليدية التي أضحت بنظر الناس عديمة الجدوى. ويبدو أن الساخطين صاروا يتعلمون من بعضهم البعض. وأكثر من ذلك يشعرون بالتضامن ويستمدون قوتهم عبر المحاكاة والتقليد وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي تأثيراً واسعاً، بميلها إلى تضخيم أصوات المنتفضين الساخطين وبالتالي زيادة كثافة الشعور لديهم بأن القوى التي في يدها السلطة يجب ألا يترك لها المجال للاستمتاع بمغانم السلطة؛ سيما في ظل تنامي المدركات أن الأصوات الانتخابية والانتخابات نفسها لا تمتلك القدرة على إحداث الفرق في ظل المؤسسات القائمة والأحزاب السياسية والنخب التقليدية التي تشكل مفردات وخارطة الحياة السياسية^(٧٤). وهذا ما ولد النقمة على النموذج القائم للديمقراطية والحكم القائم. وكل ذلك أوجد البيئة والمناخ لتنامي عودة الشعوبيات المتعددة وتجديدها^(٧٥).

وتزايدت جاذبية الشعبويين مع تزايد غضب الناس من الأوضاع الراهنة. فقد حقق الشعبويون الانتصارات في أكثر من مكان. وحققوا التقدم بفضل دعم حركات دينية قومية. هكذا دعم الأنجيليون البيض ترامب^(٧٦). ورغم خسارة ترامب انتخابات عام ٢٠٢٠ إلا أنه لا زال يحظى بتأييد واسع النطاق كما من المتوقع ويمكن أن يصبح للترامبية تأثيرات عميقة على التيار الأمريكي المحافظ كالريغانية (في إشارة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان).

وربط الكثير من المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية بين سوء أوضاعهم الاقتصادية وتراجع التجانس القومي في مجتمعاتهم. واعتبروا أن الوافدين من المهاجرين واللاجئين أضحو ينافسوهم في اقتصادهم ورفاههم بل وأضعفوا صوتهم الانتخابي وبالتالي تولدت فجوة ساعدت على وصول سياسيين بعيدين عن تمثيل المجتمع الأصلي.

لكل ما تقدم تعاني الديمقراطيات الأكثر تقدما في العالم في معظمها من أزمة حكم ومنذ زمن وهذا ينطبق على الولايات المتحدة، وأغلب دول أوروبا الغربية واليابان، فالجوة تتسع بين ما يطلبه الناخبون من حكوماتهم، وبين ما تبدو تلك الحكومات قادرة على تقديمه. ويشكل عدم التوازن بين الطلب المتزايد على الحكم الرشيد، وبين تقلص المعروض منه، واحداً من أخطر التحديات التي تواجه العالم الغربي اليوم^(٧٧). ويثبت الوضع الحالي أن الحكومات الديمقراطية أضحت في معظمها تعاني من عجز هيكلية كبير. وكثيرا ما تم الاقتراض لإعطاء الناخبين ما يريدون على المدى القصير، في حين يهملون الاستثمارات طويلة الأجل. وظلت ميزانية كل من فرنسا وإيطاليا تعاني من العجز لأكثر من ٣٠ عاما. وتشير الأوضاع الاقتصادية التي تتسم بالركود واستدامة الأزمات بشكل صارخ عدم استدامة مثل هذه الديمقراطية الممولة بالديون. وبالفعل تواجه العديد من الدول الديمقراطية التي تعد عريقة من مشكلات متنوعة من داخلها؛ إذ تتزايد دعوات الانفصال في داخل العديد من الديمقراطيات^(٧٨). وبهذا المعنى فإن الانحطاط السياسي لا يصيب فقط الأنظمة السياسية للدول الناشئة والحديثة بل أنه يصيب كذلك الدول العريقة وأنظمتها المستقرة بسبب عدم قدرتها في التكيف مع التغيير المتسارع وغير المسبوق الذي تتعرض له المجتمعات وفي الوقت الذي تتمكن فيه المؤسسات السياسية في التكيف معها والاستجابة للمتطلبات الجديدة التي أفرزها التغيير.

وبغض النظر عما ينتظر الصين وتنافسها مع الغرب؛ وأي من النموذجين الأنجح؟ فالواضح هو أن الدولة تواجه سواء في الغرب أو في الصين وفي الأماكن الأخرى من العالم مأزقا أقله إنها لا تحظى بالقبول والرضا من قطاعات واسعة من المحكومين وأنها تواجه العجز والفضل عن القيام بمهامها. ويبدو أن هذا الأمر لم يكن مرتبطا بخصوصية حضارية أو بشكل معين من الأنظمة. وعلقت رئيسة وزراء الدنمارك السابقة السيدة هيلي ثورنينج شميدت Helle Thorning-Schmidt من خلال دراسة النتائج المجمع للثقة على مدار عشرين عاما حسب مؤشرات الثقة السنوية التي توردها مؤسسة ايدلمان Edelman في تقاريرها منذ عام ٢٠٠٠ أن الثقة في الحكومة بين عامة السكان على الصعيد العالمي هي الأقل لأي مؤسسة في المجتمعات؛ فالناس

وعلى مدار عشرين عاما تقريبا وفي مختلف بلدان العالم يثقون بحكوماتهم أقل مما يثقون بوسائل الإعلام في بلدانهم وأقل مما يثقون بالمنظمات غير الحكومية وأقل مما يثقون حتى بشركات الأعمال التجارية^(٧٩).

ويبدو أن جانب كبير من تراجع الثقة بالحكومات يعود إلى تغيير جذري في كيفية تواصل مليارات الأشخاص حول العالم والتعلم والتنظيم والتعامل. وشكلت الابتكارات الرقمية والإنترنت جزء كبير من الحياة اليومية وأضحى كثير من الخدمات تتحسن؛ وشكل هذا التطور تحديا كبيرا بالنسبة للحكومات حيث رفع توقعات المواطنين ليس فقط بشأن جودة الخدمات التي تقدمها الحكومات لهم ولكن أيضا بشأن ما يجب أن تكون عليه هذه الحكومات. لكن عملية تغيير الحكومة تواجه مقاومة مانعة واسعة من قبل المؤسسات التي تشكل هيكل وجسم الحكومة والتي تعتمد أساليب مصممة للعصر الصناعي أي عصر ما قبل عصر المعرفة المعلوماتية الاتصالية إذا أرادت الحكومات تسخير فرص هذا السياق الجديد وتلبية التوقعات المتزايدة للمواطنين، يجب على القادة معالجة هذا الخلل على وجه السرعة والتعلم ورفع مستوى الحكومات إلى سرعة ومعايير القرن الحادي والعشرين. وهذا امر تعوقه نقص في الكوادر القيادية وفي قدرتها على التكيف مع احتياجات الكفاءة للحكومة التي يحتاجها العصر^(٨٠).

فالدولة في كل مكان في العالم لم تعد تملك قدرة التحكم المطلق في مواطنيها وإقليمها. ولا تستطيع الدولة أن تطلب من مواطنيها حصر ولائهم بها وقصره عليها ولا تستطيع إكراههم بالرغم عن رغبتهم في المشاركة بصورة مستقلة وطوعية وفق مشروعاتهم الخاصة ونظام قيمهم. وتتصاعد قوة الفعاليات والفاعلين ما دون القوميين وكذلك ما فوق القوميين؛ وتتكاثر مصادر السلطة أو منابعها؛ ويسبب ذلك في إضعاف قدرة الدولة على الضبط الداخلي والضبط الخارجي. وباتت الدول المعاصرة مفتتة ويزداد إدراجها في شبكات عابرة للحدود مرتتهنة مع مجموعات وفاعلين خصوصيين بما يجعل الدولة تعاني من الضعف الذي يبدو انه يتزايد^(٨١).

ولا تعجز الحكومات بشكل متزايد على تلبية احتياجات مواطنيها فحسب؛ إنما أيضا تبدو جزئيا أو كليا فاشلة في التعامل مع مشكلات معقدة أو "شريرة"؛ ولا تتمكن الحكومات بإمكاناتها الذاتية على معالجتها؛ وفي بعض الأحيان عندما تحاول الحكومات وضع حلول قصيرة لبعض المشكلات؛ فإنما تسوء الأوضاع إلى درجة تتفاقم معها أسباب التأزم المزمع والتوترات المستمرة. وزادت الأمور سوء مع تنامي العناصر السكانية الشابة التي تواجه النقص المتزايد في فرص العمل مما ولد الإحساس بالتهميش والضياع في معظم بلدان العالم النامي؛ وصارت أحلام معظم

الشباب والسكان في هذه البلدان هو حلم الهجرة واللجوء إلى الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية لينتقل جانب من المشكلة إلى البلدان المتقدمة التي صارت فيها شرائح كبيرة من السكان المهاجرين - وخاصة الشباب - عاطلين عن العمل أو يعملون جزئياً وفي معظم الأحيان في أعمال متدنية لا تناسب شهاداتهم^(٨٢).

وحالما تعجز الحكومات تظهر آنذاك الجهات الفاعلة غير الحكومية المحلية في هذه المناطق لتؤكد نفسها وتمارس أدوارا وسلطة الأمر الواقع في نطاق جغرافي ومحاولة كسب دعم من السكان المحليين؛ وتصبح بعض هذه الجماعات المحلية أكثر استعدادا للاستثمار في حكم الأمر الواقع المحلي ليتحولوا إلى أمراء حرب أو جماعات مسلحة خاصة^(٨٣). وعلى سبيل المثال يقول جون رابلي John Rapley أصبحت العديد من الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو خطيرة للغاية لدرجة أن السياسيين يدخلون فقط بإذن من زعيم العصابة المحلية. وتبدي العصابات أثناء الانتخابات استعدادها لتسليم الأصوات الانتخابية في مقابل الرعاية. علاوة على ذلك، يظل السياسيون والدولة غير مرتئين إلى حد بعيد. ولا ترغب العصابات في الانفصال عن البرازيل، لكن يمكنها إجبار حكومتها على التفاوض بشأن شروط سيادتها. ونتيجة لذلك، تظل المجتمعات التي تسيطر عليها العصابات مناطق آمنة لنقل شحنات المخدرات من جبال الأنديز إلى العالم بأسره. وتثبت العصابات، وتحتمل تقريبا، باستقلالها وتحديها للسلطة في رقصات صاخبة في وقت متأخر من الليل وتقوم بدوريات وعلى نحو شبيه لما كان يقوم به أمراء الحرب منذ عدة مئات من السنين^(٨٤). وعلى الرغم من أن ملاحظات رابلي قد جاءت عن دول في أمريكا اللاتينية فالأمر لا يختلف كثيرا في دول أخرى. إذ ينفق المواطنون الأمريكيون أنفسهم على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفقه الدولة على الشرطة ويختار عشر سكان أمريكا أبنية وأحياء سكنية محروسة. وازدادت قائمة المدن الأقل أمنا والتي توصف بانها "مدن مرعبة"؛ حيث انضمت مدينة مكسيكو وساو باولو وبومباي ونيودلهي ومدن أخرى سيراليون والكاميرون وأبيدجان ولاغوس إلى القائمة^(٨٥).

وفي كثير من الأحيان تمكنت بعض الجماعات المسلحة من إنشاء تحالفات وتوليد الدعم خارج نطاق المنطقة المباشرة لعملياتها؛ وأضفت صعودا للاقتصاد العالمي غير المشروع الذي وفر فرصا للانخراط في مجالات تمويل أكبر لتلك الجماعات وإقامة شبكات ارتباط مع بعضها البعض^(٨٦).

وتلعب خيبة الشباب أدوارا في زيادة العنف في العديد من المدن؛ حيث تؤثر خيبة الشباب على الصحة العقلية والنفسية لنسبة منهم وتدفع بعضهم للانتحار فيما يتجه بعضهم الآخر لتعاطي المخدرات؛ بينما ينخرط بعضهم في العمل في سياقات

الاقتصاد غير المشروع الذي يزداد حجمه باطراد؛ في حين تتماusk نسب كبيرة من الشباب إلا أن أعدادا منهم أيضا تنخرط في أعمال العنف والجماعات المسلحة الخاصة وعصابات الجريمة والبلطجة وغيرها من مجموعات ممارسة العنف غير المشروع. وأكدت معظم الدراسات المتخصصة إن العقد الحالي سيعاني من الركود الاقتصادي وزيادة الفقر وتعاضم تداعيات الثورة الصناعية الثالثة بما في ذلك زيادة البطالة ومن شأن ذلك كله أن يوفر الظروف التي من شأنها أن تخلق بيئة مناسبة لزيادة أنشطة الجماعات المسلحة الخاصة ويمكنها من التعبئة لتكون أكثر فاعلية في ظل العجز المتفاقم في قدرات الدولة وتجزئة سلطتها.

ويعمل تطرف المناخ المتصاعد على خلق زيادة النزاعات الدولية وإحداث المزيد من التقلصات الأمنية والتغيرات البيئية التي بدورها تشكل رافعة لتنامي فاعليات الجماعات المسلحة الخاصة؛ وأكدت المؤشرات التجريبية أن تغيير المناخ يسهم بشكل متزايد في هشاشة الدول والمجتمعات ويولد الصراعات المحيطة بالموارد الطبيعية وانعدام الأمن المعيشي. وتتكاثر الجماعات المسلحة الخاصة التي تعمل بسهولة أكبر في هذه البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات حيث تزداد المساحات غير المحكومة^(٨٧).

ومن شأن ذلك أن يعمق النزاعات الداخلية (داخل الدول) التي من شأنها أن تثير الاضطراب الإقليمي الذي يولد العنف المسلح على المستوى ما دون الدولي نتيجة انفلات الحقد العرقي أو الثقافي أو الديني أو النزاعات المعبرة عن صراع الهوية؛ وهي نزاعات يغلب عليها الطابع المدني أي يشترك فيها مقاتلون غير عسكريين وتلتحم فيها تشكيلات جهوية؛ وبالتالي يغلب عليها تفكك مؤسسي واجتماعي ولكنها أحيانا تستدعي أو تكون لها ارتدادات دولية. ويشكل هذا تطور في الواقع الاستراتيجي الذي يتمثل بدخول كتل بشرية بمواردها في القتال بشكل لا يستجيب للقواعد التقليدية للحرب ولكنها تستجيب لترتيب اقتصادية وسياسية واجتماعية في الميدان على نحو غير الذي اعتادت عليه الدول في مواجهاتها مع بعضها^(٨٨).

وأظهرت الأبحاث أن الصراعات المسلحة التي امتازت بالعنف المدني داخل الدول ازدادت منذ نهاية الحرب الباردة؛ وعلى سبيل المثال شهد عام ٢٠١٥ نحو خمسين نزاعا مسلحا في العالم كان واحدا منها فقط حربا تقليدية بين جيوش. وتجاوز عدد القتلى في عام ٢٠١٥ عدد القتلى في فترة ما بعد الحرب الباردة^(٨٩). ويعم التسبب العالمي كنتيجة لزيادة الصراعات المسلحة التي اتصفت بانتشار الحروب اللامتناهية والتي لا تكون فيها التكنولوجيا حاسمة. قد تمكن التكنولوجيا في مثل هذه الحروب من تحقيق الانتصار في مراحلها إلا أنها بالنتيجة لا تستطيع أن تحسم الحروب بشكل كلي^(٩٠).

ومن الطبيعي أن تؤدي مثل هذه الصراعات إلى انتشار الاضطرابات التي لا يتوقع أن تقف عند حدود الأقاليم التي تعاني من ضعف جيوسياسي تقليدي مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وإنما يمكن أن تسبب في تسبب النظام الدولي ككل؛ فكثيرا ما نُظر للاضطرابات المنتشرة في الشرق الأوسط من أن يكون لها ارتدادات على أوروبا؛ ومن خلفهما في مناطق أخرى من العالم.

خاتمة: القوى العظمى في ظل التسبب العالمي

في خضم كل هذه التحولات والاضطرابات قد يثار سؤال كيف يحدث التسبب في النظام الدولي في ظل وجود قوى عظمى، وأليس التاريخ في كل المراحل وان انهارت القوى العظمى القائمة أو تفككت سرعان ما تظهر مكانها قوى عظمى جديدة؛ ثم أليس الدول العظمى هي من تخلق وتنشأ الأنظمة الدولية؟ فالأنظمة الدولية تظهر كنتيجة عرضية للسلوك الأناني من جانب القوى العظمى؛ كما يؤكد ذلك جون ميرشماير الذي أعتقد أن النظام الدولي -أي نظام دولي- يتشكل كنتيجة غير مقصودة للتنافس بين القوى العظمى. وبناء على هذه الرؤية التعميمية وجد ميرشماير أن التنافس بين الدولتين العظميين بعد الحرب العالمية الثانية قد صاغ نظام الحرب الباردة^(٩١).

ولكن هذا التعميم فيه مبالغة إلى حد كبير. إذ يشير الواقع التاريخي لمجموعة الأنظمة الدولية، من الشرق الأدنى القديم إلى شرق آسيا بين ٩٠٠ قبل الميلاد إلى ١٩٠٠؛ أن معظم الأنظمة الدولية التي تشكلت عبر هذه الفترة التاريخية كانت لا مركزية. وإن معظم الأنظمة الدولية ارتكزت على دورة تحطم الإمبراطوريات التي ميزت الأنظمة في الفترة السابقة للحدثة قبل بزوغ شكل الدولة القومية باعتباره الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية في العصور الحديثة. وإن توزيع السلطة والقوة في معظم الأنظمة الدولية والتغيرات فيها نبعت في المقام الأول من العمليات السياسية المحلية. ولم يكن هيكل السياسة الدولية ثابتا في معظم الأنظمة الدولية بسبب أن شكل الوحدات السياسية القائمة في هذه الأنظمة لم تكن متماثلة^(٩٢).

واتخذ النظام الدولي في القرن العشرين طابعا مركزيا ليسود العالم ككل كنتيجة لتعميم نموذج الدولة الحديثة الذي أوجدته أوروبا في المرحلة اللاحقة لويستفاليا وبعد أن أصبحت الحداثة الأوروبية ومنتجاتها منتشرة في العالم ككل. ولذا فان تفكك هذه الدولة وتعرضها لحشد من الضغوط وتآكل مكوناتها، بالإضافة إلى بروز أشكال سلطة متنوعة وغير متماثلة؛ من شأن ذلك كله أن يدفع النظام الدولي للدخول في مرحلة ما بعد ويستفاليا والتي يحتمل أن تكون على نحو قريب لما كان سائدا في العالم خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر حيث تواجدت العديد

من القوى العظمى دون أن يكون هناك نظاما دوليا سائدا بل كانت تسود حالة من التسيب في أرجاء مختلفة من العالم.

فقد كانت في شرق آسيا توجد إمبراطورية منغ التي توقفت عن ممارسة الهيمنة عبر البحار بناء على موقف ما عرف آنذاك الكونفوشيوسيين الجدد الذين رفضوا سياسة التوسع. كما شهد القرن الخامس عشر صعود القوة العثمانية التي توسعت حتى وصل جنودها إلى أوروبا الوسطى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكان التوسع العثماني داخل الأراضي الأوروبية في ذروته خلال تلك الفترة. ودخلت الدولة العثمانية عدة حروب مع القوى الأوروبية من بينها البندقية.

وكانت البرتغال وإسبانيا (مملكة قشتالة حينها) من أهم القوى الأوروبية الكبرى في تلك الفترة وتعاظمت الخلافات والنزاعات بينهما؛ وقد تمددت القوتان إلى خارج أوروبا وان صراعهما امتد للقارة الجديدة. وبرزت البرتغال كأول قوة أوروبية عبر البحار ووصلت مع بداية القرن الخامس عشر إلى الساحل الأفريقي؛ ووصلت مع نهاية القرن إلى الهند وعن طريق الخطأ إلى يابسة أمريكا الجنوبية ليتم اكتشاف البرازيل. وسمحت سياسة الانطواء الصينية من جهة؛ ودخول العثمانيين في صراعات طويلة مع الصفويين من جهة ثانية؛ للبرتغاليين والإسبان التوسع، حتى إن البرتغاليين استولوا على مضيق هرمز واستولوا على طرق التجارة في البحر الأحمر مع أوائل القرن السادس عشر، واستولت البرتغال فيما بعد على سيلان واستمرت في تعزيز وجودها على الساحل الغربي من الهند^(٩٣).

ورغم وجود تنافس كبير بين القوى العظمى التي تنوعت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر فإنه لم يكن هناك نظام دولي بالمعنى الأوروبي. كما إن الأنظمة الدولية الخاصة بمناطق العالم المختلفة لم تكن متماسكة؛ وأحد أبرز الأسباب التي حالت دون وجود نظام دولي متماسك هو أن جميع القوى العظمى لم تكن تحتكر أدوات الحرب وإنما كانت تستعين بالمرتزقة والجيوش الخاصة والمقاتلين الذي كانوا يأتون ويقاثلون من أجل التربح والمال. كما كانت السيادة مجزأة نتيجة وجود العديد من الجهات السياسية الفاعلة كالكنيسة والإمبراطورية والملك والنبلاء ودول المدن والأديرة والإقطاعيين والفرسان. وانقسمت الولاءات متوزعة ما بين الكنيسة والمملكة والإقليم والنسب العائلي والقبيلة والمجموعة العرقية ونظام الأديرة ونظام الفرسان وخلقت تلك السلطات والولاءات المتداخلة في عالم العصور الوسطى اضطرابا دائما. فهل يقترب النظام الدولي في مشهد التسيب من العصور الوسطى وان بسياق جديد؟ احتمال لا يمكن استبعاده.

الهوامش والإحالات

(1) John J. Mearsheimer , The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities. (New Haven and London, Yale University Press, 2018). Pp..88-210, Pp.218-230.

See Also: Stephen M. Walt, "The End of Hubris And the New Age of American Restraint". Foreign Affairs, Volume 98, Number 3, (May/June 2019). Pp.26-35.

(2) Stephen D. Krasner," Learning to Live With Despots The Limits of Democracy Promotion". Foreign Affairs, Volume 99, Number 2, (March /April 2020). Pp.49-55.

(3) Kenneth N. Waltz "Structural Realism after the Cold War". International Security, Vol.25, No.1, (Summer,2000). Pp. 5-41.

See Also: Leslie H.Gelb," Necessity, Choice, and Common Sense: A Policy for a Bewildering World. Foreign Affairs, Vol. 88, No. 3 (May/June 2009), Pp. 56-72.

علي الجرباوي، " الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن " ، سياسات عربية ، العدد ٣١ ، (مارس / آذار ٢٠١٨) . ص ص ٧-٢٢ .

(4) Peter Zeihan, Disunited Nations: The Scramble for Power in an Ungoverned World. (New York, Harper Collins books, 2000).Pp.397- 429.

(5) Nicholas Eberstadt , "With Great Demographics Comes Great Power : Why Population Will Drive Geopolitics". Foreign Affairs, Volume98, Number4, (July/August 2019). Pp.148-156.

(٦) آل غور، المستقبل، الجزء الثاني، ترجمة عدنان جرجس. (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة كتب عالم المعرفة عدد ٤٢٤، ٢٠١٥). ص ص ١٨٦-١٨٨ .

(7) Sarah Bressan, What's Left of the Failed States Debate?, Global Public Policy Institute, 13 May 2020 .

<https://www.gppi.net/2020/05/13/whats-left-of-the-failed-states-debate>

(8) Richard Haass, "How a World Order Ends And What Comes in Its Wake". Foreign Affairs, Volume 98, Number 1, (January/February 2019). Pp. 22-30.

(٩) هنري كيسنجر، النظام العالمي -تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ.

ترجمة فاضل جتكر. (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١٥). ص ١٦ .
(١٠) مبدأ ترومان هو مبدأ جاء رداً على السلوك الستاليني في ألمانيا وأوروبا الشرقية أعلن عنه الرئيس هاري ترومان في ١٢ مارس، ١٩٤٧ وينص على: "أنه حين يهدد العدوان، مباشراً كان أو مُداوراً، أمنَ الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة الأمريكية أن تقوم بعملٍ ما لوقف هذا العدوان؟".

(11) Gideon Rose, "The Fourth Founding The United States and the Liberal Order".

Foreign Affairs , Volume 98, Number 1,(January/February 2019). Pp.10-21.

(12) Compare This Thought With: Richard Haass, " How a World Order Ends, Op., Cit., Pp.26-27.

(13) John J. Mearsheimer , "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order ". International Security, Volume43, Issue4, (Spring, 2019). Pp. 7–50.

(14) Amitav Acharya, "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order". Ethics & International Affairs, Vol31, Issue3,(Fall,2017). Pp.271-285.

(15) John J. Mearsheimer, " Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order " , Op., Cit., pp. 38-45.

(16) G. John Ikenberry, After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars. (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001). Pp.21-24.

(١٧) هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سابق ذكره، ص ص ١٥-١٦ .

(18) G. John Ikenberry, Liberal Leviathan: the origins, crisis, and transformation of the American world order. (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2011).Pp.282-346.

(19) Julian Cooper, Russia's updated National Security Strategy. Nato Defense College, 19 Jul. 2021.

<https://www.ndc.nato.int/research/research.php?icode=704>

(٢٠) عصام فاهم العامري؛ صعود الصين واتجاهات التغيير في النظام الدولي. دورية شؤون الأوساط، العدد ١٦٦ (شتاء ٢٠٢٢). ص ص ٤١-٥٩ .

(٢١) عصام فاهم العامري، معوقات التحالف العسكري الروسي الصيني لمواجهة أمريكا. دورية شؤون الأوساط، العدد ١٦٧ (صيف ٢٠٢٢). ص ص ٢٣-٤٠ .

(٢٢) Trine Flockhart, " The coming multi-order world". Contemporary Security Policy. Vol.37, Issue 1, (March, 2016). Pp.3–30.

(23) Benjamin Zala , Rethinking Polarity for the Twenty-first Century: Perceptions of Order in International Society.(A thesis submitted to the University of Birmingham for the degree of Doctor Of Philosophy Department of Political Science and International Studies, 2013). Pp.6-18.

(24) Anthony H. Cordesman and Grace Hwang, U.S. Competition With China and Russia: The Crisis- Driven Need to Change U.S. Strategy. (Washington, CSIS, August 2020).P4, P6.

(25) Hal Brands, The Overstretched Superpower: Does America Have More Rivals Than It Can Handle? Foreign Affairs, January 18, 2022.

<https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2022-01-18/overstretched-superpower> (Accessed: January19, 2022) .

(26) Richard N. Haass, A World in Disarray: American Foreign Policy and The Crisis of The old order. (New York, Penguin Press, 2017). Pp.80- 115.

(٢٧) ديفيد هارفي، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، ترجمة مجاب الامام. (الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨). ص ص ١١-١٢ .

See Also: Stephen Metcalf , Neoliberalism: the idea that swallowed the world . The Guardian, 18 August 2017.

<https://www.theguardian.com/news/2017/aug/18/neoliberalism-the-idea-that-changed-the-world>. (Accessed: 5, July 2020)

(28) Francis Fukuyama, Identity: The Demand for Dignity and the Politics of Resentment. (New York, Farrar,Straus and Giroux , 2018). Pp.12-55.

(٢٩) آلان تورين ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، ترجمة جورج سليمان (بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ٢٠١١) ، ص ٤٩ وما بعدها ، ص ٨٥ وما بعدها.

(٣٠) آلان تورين، نهاية المجتمعات، ترجمة عبد الرحيم حزل. (الرباط، دار الأمان للطباعة والنشر، ٢٠١٧). ص ١٢٣ وما بعدها، ص ٢٥٧ وما بعدها، ص ٣٠١ وما بعدها.

(31) Compare These Thoughts With: John J. Mearsheimer, The Great Delusion,Op.,Cit.,Pp.82- 118.

(٣٢) ندين بهذه التصورات إلى:

زيجمونت باومان، الحياة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٦). ص ٣٩ وما بعدها، ص ٨١ وما بعدها.

- أمين معلوف، الهويات القاتلة، ترجمة نهلة بيضون. ط ٣ (بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٥)، ص ١٩ وما بعدها.
- صمويل ب. هنتغتون، من نحن؟ - المناظرة الكبرى حول أمريكا. ترجمة أحمد مختار الجمال. (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩). ص ٥٢ وما بعدها.
- Charles Tilly, "Citizenship, Identity and Social History". International Review of Social History, Volume 40 - Issue S3, (December 1995). pp. 1-17.
- (٣٣) جلال أمين، تجديد جورج أرويل أو ماذا حدث للعالم منذ ١٩٥٠ (القاهرة، الكرمة للنشر، ٢٠١٧). ص ٣٥ وما بعدها.
- (34) George Ritzer, The McDonaldization of Society. Eighth Edition (Los Angles, SAGE, 2015). Pp. 6-16, Pp. 190-205.
- (35) Amy Chua, "Tribal World: Group Identity Is All". Foreign Affairs, Volume 97, Number4, (July / August 2018). Pp.25-29.
- (٣٦) جورج قرم، المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة خليل احمد خليل. (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٧).
- سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية - مصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة الأمير سامح كريم. (الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والآداب سلسلة كتب عالم المعرفة ٤١٣، ٢٠١٤).
- (37) Ted Burge, A Creation Story for Our Times. In: Russell Stannard (Editor), God for 21st Century. (London, Templeton Foundation Press, 2000). Pp.3-5.
- (٣٨) سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية، مصدر سابق ذكره، ص ٣٣١ - ٣٤٨.
- (39) Paul Kennedy, Vampire Capitalism, Fractured Societies and Alternative Futures . (London , Palgrave Macmillan, 2017). Pp.99-125.Pp.170-200.
- (40) James N. Rosenau, The Study of World Politics Volume 2: globilization and governance. (New York, Routledge, 2006). P.17.Pp.76-79. Pp.83-87.
- (٤١) آلفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة - الحفاظ على الحياة في القرن المقبل. تعريب صلاح عبد الله (سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥). ص ٣٥٥ - ٣٥٧.
- (٤٢) هنري كيسنجر، الدبلوماسية - من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري. (عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥). مصدر سابق ذكره، ص ٥٢٩ - ٥٣٠.

(٤٣) مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، ترجمة شفيق محسن (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧). ص ص ١٠٠-١٠٨ .

(44) Francis Fukuyama, "Against Identity Politics The New Tribalism and the Crisis of Democracy". Foreign Affairs, Volume 97, Number 5, (September/October 2018). Pp.90-114.

(٤٥) بشأن مفهوم الدولة المقيدة أو المحدود وأشكالها وخصائصها يمكن الرجوع إلى:

- Stephen D. Krasner, Governance Failures and Alternatives to Sovereignty. Working Paper1, Stanford university, Center on Democracy, Development and the Rule of Law. 2004. (49Pages).

- Thomas Risse and Ursula Lehmkuhl, Governance in Areas of Limited Statehood: New Modes of Governance?. Working Paper1,(Berlin, The Research Program of the Research Center (SFB) 700 ., 2006) . (24Pages).

(46) Anne L. Clunan and Harold A. Trinkunas, Conceptualizing Ungoverned Spaces: Territorial Statehood, Contested Authority, and Softened Sovereignty. In: Anne L. Clunan and Harold A. Trinkunas, Ungoverned Space s Alternatives to State Authority in an Era of Softened Sovereignty. (Stanford, California, Stanford University Press, 2010).Pp.17-33.

(47) Gabriel Marcella, American Grand Strategy for Latin America in The Age of Resentment. Strategic studies Institute, U.S. Army War College. Strategic studies Institute, U.S. Army War College. September 2007. P.10, P.24.

(٤٨) علي الرجّال، عن العشوائيات في مصر: عساكر وفقراء وعصابات وعمران. السفير العربي، ٢٠١٩-٠٩-١٢ .

<http://assafirarabi.com/ar/27050/2019/09/12/>

(Accessed 9 February,2021) .

(٤٩) المصدر نفسه.

(50) Jason Overdorf, 8 Cities with the World's Largest Slums.US News,Sept. 4, 2019.

<https://www.usnews.com/news/cities/articles/2019-09-04/the-worlds-largest-slums>

(Accessed 9 February 2021).

(51) Alana Semuels, "The Resurrection of America's Slums". The Atlantic, August 9, 2015.

<https://www.theatlantic.com/business/archive/2015/08/more-americans-are-living-in-slums/400832/>

(Accessed: April 17, 2021)

(52) Lewis Panther and Nick Hedges, Slum conditions in 2016 Britain show little has changed since shocking pictures of the 1960s. Mirror, 12 MAR 2016.

[HTTPS://WWW.MIRROR.CO.UK/NEWS/UK-NEWS/SLUM-CONDITIONS-2016-BRITAIN-SHOW-7544949](https://www.mirror.co.uk/news/uk-news/slum-conditions-2016-britain-show-7544949) (Accessed: April 17, 2021)

(53) Kamagasaki: Japan's biggest slum

<https://www.tokyotimes.org/kamagasaki-japans-biggest-slum/> (Accessed: April 17, 2021)

(54) <https://tradingeconomics.com/china/population-living-in-slums-percent-of-urban-population-wb-data.html>

(Accessed: April 17, 2021)

(55) AlAsdair Lane, Scotland's risky route to a new independence vote. Politico, April 28, 2021.

<https://www.politico.eu/article/scottish-nationalists-plot-route-to-second-secession-vote/>

(Accessed April 29, 2021) .

(56) Betty Berdan, The Catalan Independence Movement . (Washington, The Eurasia Center, 2020). (7 Pages).

(57) Kevin Connolly, Why Belgian struggle for identity could tear country apart . B.B.C., 4 October 2020.

<https://www.bbc.com/news/world-europe-54378950>

(58) Chuck Bonfig, America is over: Let's just split into different countries. The Philadelphia Inquirer, September 18, 2020.

<https://www.inquirer.com/opinion/commentary/america-divided-split-different-nations-20200918.html>

(59) Sasha Issenberg, Divided We Stand The country is hopelessly split. So why not make it official and break up? New York Magazine, November 12, 2018.

<https://nymag.com/intelligencer/2018/11/maybe-its-time-for-america-to-split-up.html>

(Accessed: July 27, 2020)

(60) Ekaterina Schulmann, The Russian political system in transition - Scenarios for power transfer. (Oslo, Norwegian Institute of International Affairs, 2018). Pp.12-13

- Thomas F. Homer Dixon, "Environmental Scarcities and violent Conflict- Evidence cases". International Security, Vol. 19, Issue 1, (Summer 1994). Pp. 5—40.

- Thomas F. Homer-Dixon, Marc A. Levy, " Environment and Security" . International Security, Volume 20, Issue.3, (Winter 1995/1996). pp. 189-198

(62) Thomas F. Homer Dixon , Environmental Scarcities and violent Conflict , Op, Cit., Pp.24-34.

(٦٣) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الإمام. (الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧). ص ص ٣٥-٤٠ .

(64) Wolfgang Streeck ,Craig Calhoun, Polly Toynbee, and Amitai Etzioni, "Does capitalism have a future?" Socio-Economic Review. Volume 14, Issue 1, (January 2016). Pp.163-183.

(65) Abhijit V. Banerjee and Esther Duflo , "How Poverty Ends The Many Paths to Progress—and Why They Might Not Continue" . Foreign Affairs, Volume 99, Number 1 , (January/February 2020). Pp.22-29.

(٦٦) دارن اسيمو جلو وجيمس أ. روبنسون، لماذا تفشل الأمم - أصول السلطة والازدهار والفقر، ترجمة بدران حامد. (القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠١٥)، ص ص ٢٦-٣٦، ص ص ٥٧-٦٢، ص ص ٥٣١-٥٣٨ .

(٦٧) صمويل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة . ترجمة حسام نايل. (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٧). ص ص ٢٣-٢٥؛ ص ص ٣٣-٣٧، ص ص ٤٩-٥١ .

(٦٨) فرانسيس فوكوياما، أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية، ترجمة مجاب الإمام / معين الإمام. (الدوحة - قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٦)، ص ص ١١٤-١١٦، ص ص ١٢٨-١٣١ .

(٦٩) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها. ترجمة نمير عباس مظفر (عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع ١٩٩٥). ص ص ٥١٧-٥١٨ .

- (70) Roberto Stefan Foa and Yascha Mounk, "The Democratic Disconnect". Journal of Democracy, Vol. 27, No. 3, (July 2016). Pp. 5-17.
- (71) Alex Oliver, Australia and the World– Public Opinion and Foreign Policy , (The Lowy Institute Poll 2013). P.15.
- (72) L'Obs , 41% of French people ready for an "authoritarian power" to reform the country in depth. L'Obs, October 31, 2018.
<https://www.nouvelobs.com/societe/20181031.OBS4775/41-des-francais-prets-a-un-pouvoir-autoritaire-pour-reformer-le-pays-en-> (Accessed: February 22, 2019)
- (73) Pew Research Center, Public Trust in Government: 1959-2019. April 11, 2019. (Washington,2019).
<https://www.people-press.org/2019/04/11/public-trust-in-government-1958-2019/> (Accessed 2 June 2020)
- (74) The Economist, Something in the air: Why are so many countries witnessing mass protests? Nov 4th 2019.
- (٧٥) برتران بادي ودومينيك فيدال (إشراف)، أوضاع العالم ٢٠١٩ – عودة الشعبويات. (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٩). ص ٩-٣١ .
- (76) Tom McCarthy, Faith and freedoms: why evangelicals profess unwavering love for Trump . The Guardian, 7 July 2019.
<https://www.theguardian.com/us-news/2019/jul/07/donald-trump-evangelical-supporters> (Accessed 12 July 2019).
- (77) Michel Crozier, Samuel P.Huntington, and Toji Watanuki, The Crisis Of Democracy- Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission . (New York, New York University Press ,1975) .Pp.3-9, Pp.157-172
- (78) Charles A. Kupchan , "The Democratic Malaise - Globalization and the Threat to the West" . Foreign Affairs, Volume 91, Number 1, (January/February 2012).P.62.
- (79) Helle Thorning-Schmidt , Trust in Government .
- <https://www.edelman.com/20yearsoftrust/05-essay-2.html> (Accessed July 12 ,2020).
- (80) Tony Blair Institute for Global Change, Transforming Government for the 21st Century. June , 2019.
<https://institute.global/policy/transforming-government-21st-century> (Accessed

June, 30 , 2020)

(٨١) ايف ديلوا، الدول الحديثة ركائز النظم العالمي؟ في: برتران بادي ودومينيك فيدال، ، من يحكم العالم؟ أوضاع العالم، ٢٠١٧، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٦). ص ص ٨٣-٨٤ .

(82) Phil Williams, From The New Middle Ages To a New Dark Age : The Decline of The State and U.S. Strategy . (Strategic studies Institute, U.S. Army War College, May/ June2008). P. 13.

(83) Vanda Felbab-Brown, Harold Trinkunas and Shadi Hamid, Militants, Criminals, and Warlords: The Challenge of Local Governance in an Age of Disorder. (Washington ,Brookings Institution,2018).Pp.24-27.

(84) John Rapley, "The New Middle Ages". Foreign Affairs, Vol. 85, No.3,(May - Jun., 2006).Pp.95-105.

(٨٥) هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة-الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. ترجمة عدنان عباس علي. (الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والآداب، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، ١٩٩٨). ص ٣٢، ص ٥٨ .

(86) Phil Williams, Violent non-state Actors and National and International Security. (Zurich, International Relations and Security Network, 2008).Pp.5-6.

(87) Ronald A. Kingham (Editor), Climate Change and International Security. (Amsterdam, Institute for Planetary Security, Brussels Dialogue on Climate Diplomacy , 2017). (34 Pages)

(٨٨) فريدريك راميليل ، التفكك المؤسسي، التفكك الاجتماعي، اية عوامل مولدة للحروب. في: برتران بادي ودومينيك فيدال (إشراف): أوضاع العالم ٢٠١٥ الحروب الجديدة. ترجمة نصير مروة. (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٥). ص ص ٣٣-٤٢ .

(89) Sean Mcfate , The New Rules War –Victory In The Age Of Durable Disorder. (New York, Harper Collins, 2019).Pp.23-24.

(٩٠) أوستن لونج ، الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين -الإرهاب الدول ، والتمرد وحرب الطائرات من دون طيار . في : مجموعة مؤلفين ، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين . (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤). ص ص ٢٣-، ٥٢

(٩١) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد

قاسم. (الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١٢)، ص ٦١ .

(92) Stuart J. Kaufman, Richard Little and William C. Wohlforth (Editors), The Balance of Power in World History. (New York and London, PALGRAVE MACMILLAN, 2007). Pp.1-21. Pp.228-249.

(٩٣) ويلز، جون إ.، العالم من ١٤٥٠ حتى ١٧٠٠، ترجمة خلود الخطيب. (أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، مشروع كلمة، ٢٠١٢). ص ص ٦٠-٧٠، ص ١٠٤ .